

مدرسه
تفصیلی

۱۹۳۲
قلمی





اشبهه و ابيهم عليه السلام
سالمون فاعلموا واستنظروا استجابا لهم
ازل اذ افع قوما منهم بعد قوم و اربوب الامم
يوم الى يوم لا شغل بال قد اسرى على سطة
واختلال حال قد بين لدى برانها و علمي بالي
العلم في هذه العطر قد جهلنا نوره و دولت لادبار
الضاراة الا ان انهم كملوا ر دوت مطو و شربوا
از اداد و اجنات و تعويضا قلم اجد بد من اصفهم با
افترحو و وجههم الى عابتره التوسوا فوجبت
الكتاب النظر الى مقلد مساجلها و سميت مطار
البيان في مسالك و لاعلمها و شرعتها شراكف
عن و جوده خرايد فوايد و ناطق القلب الى على مساجد
قد اعدنا و صممت ليلها من الالباحات الشريفة و التفت
القطر ما خلعت عنه الكتب لا بد من بعد راس و الله
بمعها الى الادان و فقر راسنا بمتعجب
استنابها الا ان و سميت خزانة القواعد المنطقية في
شرح الرسالة السببية

قال ورتبة على مقدمته وثلاث مقالات وخاتمه اقول
 الرسالة مرتبة على مقدمته وثلاث مقالات وخاتمه
 هي ما يتبع المنطق وبيانها الى جهة البرهان موضوعها اما المقالات
 فاما في المفردات والاثبات في الغضايا والكميات والاشياء
 في القياس واما الخاتمة فهي مواد الاقضية واورار العلوم ونحوها
 ورتبها عليها لان ما كتب ان يعلم في المنطق اذا ان يتوقف
 الشرح عليه اولها ان كان الاول فهو مقدمته ومنه ان
 الثاني فاما ان يكون البحث في مفردات و هو المقالات
 او من المركبات ولا يجوز ان يكون البحث في المركبات
 الغير المحددة بالذات و هو المقالات الثانية او من المركبات

علم الكتاب التي هي مقاصد بالذات ولا يتخلو العلم بكون
 البحث فيها من حيث المصادرة وهو المقام الثالث من حيث
 المصادرة هي التي منه والمراد بالمقدمة ما يتوقف الشروع في العلم
 ووجه توقف الشروع اما على تصور العلم فان الشروع في علم
 من العلوم لو لم يتصور اولاً ذلك لكان طالب العلم اسفل من
 هو الحال لا متيقن من وجه النفس نحو الجهل للطلق وفيه نظر لان
 الشروع في العلم يتوقف على تصور وان اراد به التصور بوجه
 فهم كمن لا يلزم منه انه لا بد من تصور به رسمه فلا يتم التصور
 او التصور ببيان سبب ايراد رسم العلم في متيقن الكلام ان
 اراد به برسمه فلا يتم انه لو لم يكن العلم متصور برسمه فليس
 المتقن والاعلم ذلك لو لم يكن العلم متصور بالوجه من الوجه
 متيقن فلا ولي ان نقل لا بد من تصور العلم برسمه ليكون الشروع
 على بعبارة في طلبه فانه اذا تصور العلم برسمه وقف على جميع
 العمل حتى ان كل سطر من علمه يعلم اهم من ذلك العلم كانه
 من اراد سلوك طريق لم يشأ به كمن لا عرف اماراته فهو
 على بعبارة في سلوكه واما على بيان التي جرت عليه فلا بد لو لم يعلم خاتمة
 العلم والغرض منه كانه طلبه حشواً واما على مبرمته فلا بد

فبما ان العلم كسب ثابته الموصوفه طاب قاله علم العصر مثلاً انما
 يتاخر من علم اصول القصد به هو علم القصد بحد ذاته واما
 افعال كالحفظ من حيث انها كمال وكونها وخلق وخلق وخلق وخلق
 القصد بحد ذاته من الاول الشئ من القصد من حيث انها كمال
 منها الاحكام الموصوفه في كان لهذا الموضوع ولذا لك الموضوع
 احرصا على ان يتاخر من متاخر كل واحد منها من الاخر في علم
 يعرف مثلاً في العلم ان موضوعه الى هو علم العصر مثلاً
 عند ولم يكن له في طلبه بغيره ولا كان له بيان القصد الى النطق
 بيان الى موضوعه رسمه او دورها في كسب واحد ومصدر القصد
 تنقسم العلم الى النصور والتصور في القصد بيان القصد عليه
 فقال حال العلم قول والعلم بالقصور فقط اي تصور
 تصور ويقال له تصور الشارح تصورنا الان ان من تصور علم
 عليه يعني او اثبات واما تصور معه كمال ويقال للبحر في تصور
 كماله ان تصورنا الان ان وكنهه عليه ما يشهد كتاب او ليس
 بكتاب اما تصور فهو تصور صورته الشئ في العقل ليس
 تصور الان ان الان رسم صورته منه في العقل
 بهما تصور الان ان من غيره عند العقل لانه تصور

صورت الشيء في المراءاة الى ان المراءاة لا تثبت فيما اقبل
 الحسنة والنفس التي تنطبع فيها مثل الحسنة والمصولة
 تعود ويحصل صورت الشيء في العقل اساره الى ان العقل في
 التصور دون التصور فقط لانه لما ذكر التصور فقط فقد ذكر
 وعرض احد هما التصور المطلق لان المفيد اذا كان مذكورا
 كان المطلق مذكورا بالضرورة وما بينهما التصور فقط الذي هو
 الشئ فذلك الغير اما ان يعود الى مطلق التصور او الى
 فقط لاجاز ان يعود الى التصور فقط لصدق حصول صورة الشيء
 في العقل على التصور الذي معه حكم فلو كان تعريف التصور
 لم يكن ما عدا ذلك غير فيه فخص ان يعود الغير الى مطلق
 يمكن حصول صورة الشيء في العقل تعريفه وانما عرف مطلق
 التصور دون التصور فقط مع ان المقام يعنى معرفة شيئا على
 كونه مطلقا غير المشهور على ما بقا على التصديق اعني التصور
 كذلك لفظي على ما يراد به العلم التصديقي وهو مطلق
 التصور قال اما الحكم فهو اسناد امر الى اخر كما بالاولى
 والابواب هو الفاعل السببية والسلب هو انقراض الشيء
 فاعرف ان الالف في كتاب وليس بكتاب فقدم

الكتاب الى ان توافقتا لتعبر بوقت الكتاب
 وهو الكتاب او رخصا نسبة بوقت الكتاب منه وهو الكتاب
 فلا يجهل ان جردك اولا الى ان ثم مفهوم الكتاب
 ثم نسبة جوت الكتاب الى الالف في ثم وقوع تلك النسبة
 اولا في فهمها فادراك الالف في هو مفهوم محكوم عليه
 و الالف ان الظهور محكوم عليه و ادراك الكتاب في ظهور
 المحكوم به و الكتاب في الظهور محكوم به و ادراك النسبة في
 ايد و هو تصور النسبة المحكومة و ادراك وقوع النسبة اولا
 و وقوعها بغير ادراك ان النسبة واقعة او ليست لو ان النسبة
 و ربما حصل ادراك النسبة المحكومة بدون الحكم كمن في تلك
 في النسبة ادركها فان الشك في النسبة او في فهمها و
 ظهور في الحال لكن التصديق لا يحصل لم يحصل الحكم و عند
 من في التلخيص ان الحكم في الفاعل النسبة او ان النسبة
 فعل من حصول الفعل النفس فلا يكون ادراك لان اللزوم
 اتصال و لا يحصل لا يكون الفاعل فلو قلنا ان الحكم ادراك
 يكون التصديق مجموع التصورات في الاربعة تصور الحكم
 عليه و الظهور محكوم به و تصور النسبة المحكومة و الظهور الذي

الذي هو الحكم في ان مقتضى ان ليس نادر ان يكون مقتضى مجموع
 التثنية والحكم هذا على راي الامام واما على راي الحكماء
 فالحكم مقتضى الفرق بينهما من وجه اعدا ان مقتضى
 بسط على مذهب الحكماء مركب على راي الامام واما مقتضى
 النظر في شدة مقتضى خارج عنه على قولهم ونظرة الداعي
 فيه على قوله واما مقتضى ان الحكم ليس مقتضى على وجه
 على راي الامام ان المشهور فيها من القوم ان العلم لا يقتضي
 فاما مقتضى والمقتضى جعل مقتضى مقتضى مقتضى مقتضى
 فوجب العدل منه ووجه لا يقتضي على التقسيم المشهور
 من وجهين الاول ان التقسيم فاسد لان اعدا من
 لازم واما ان يكون قسمين فبالاذا يكون قسمين
 مشهور ذلك لان مقتضى ان كان عبارة عن
 مع الحكم والفقير مع الحكم قسم من مقتضى في الواقع وقوله
 في التقسيم المشهور فبالاذا يكون قسمين في قسم له واما
 الاول وان كان عبارة عن الحكم وهو في الواقع
 وقد جعل في التقسيم المشهور فبالاذا العلم الذي هو مقتضى
 فيكون قسمين فبالاذا هو الامر الثاني وهذا لا يقتضي ان

يزول قسم العلم الى مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور
 ان قسم العلم الى التصورات اربع والى التصديقات كما علم
 بالمتكف اربع فلا وجود له لانها كجواران والتصديق بمقتضى
 التصورات اربع الحكم وقوله والتصورات مع الحكم قسم من التصورات
 قلنا ان اردتم به انه قسم من التصورات اربع المقتضى
 للتصديق فخطا براه ليس كذلك وان اردتم به انه قسم
 من مطلق التصورات قسم كفى قسم التصديق ليس مطلقا
 للتصور بل التصورات اربع فلا يلزم ان يكون قسم
 قسمه والناظر ان المراد بالتصور انما هو التصور بالاعتقادي
 او المصدق بعد الحكم فان عسى به المصور الذي مطلقا
 لازم انقسام الشيء الى مصاديقه والى غيره لان تصور الشيء
 نفس العلم لان عسى به المصدق بعد الحكم اضع التصورات
 في المقتضى لان عدم الحكم مع يكون مقتضى التصورات
 التصورات مقتضى التصديق كمال عدم الحكم مع عدم الحكم مع عدم
 التصورات اربع اعتبار الحكم وعدمه وانما محال وموافق ان التصورات
 يلحق بالاعتقادي على ما اعتبر فيه عدم الحكم وهو التصورات
 وعلى المصور الذي مطلقا كما وقع للنسبة عليه والتصديق

في التصديق ليس هو الاول بل الثاني بل الثالث
المتحقق مطلقا هو العلم والتصور ان بشر بشي
ويقال له التصديق او بشر بشي اي مع عدم الحكم بغير
التصور السامع او لا بشر بشي وهو مطلق التصديق
التصديق هو التصور بشي لا بشي والعبر في التصديق
كان في ان يفرض هو التصور بالاشيوط من مالا
وليس الكل من كل منها مالا
الابدي هو الذي لا يتوقف حصوله على نظر وكسب
الحوارة والعبرة وكما للتصديق بان الشيء
لا يكتسب ولا يرتفعان وانما نظري وهو الذي
حصوله على نظر وكسب كالتصور والعمل والنفس
بان العالم حادث واذا عرفت هذا فنقول ليس كل
واحد من كل واحد من التصورات والتصديق
لو كان جميع التصورات والتصديق
من الاشياء مجهولة هو باطل وقيمة النظر لاول
الشيء بديهية وهو لان فان البديهي وان لم يتوقف
حصوله على كسب وحكم لكن يكون ان يكون يتوقف
على شيء اخر من جهة العقل والامر والامر

في دورته او غيره ذلك فانه يحصل ذلك الشر الموقوف
 عليه لم يحصل البدلي فالبدلي لا يستلزم الحصول بالصور
 ان يقال لو كان كل من التصورات والتصدقات
 بدلياً لكانت في كمال معنى الاشياء الى كبر في نظر
 ولا فائدة ضرورة اخلاص في كمال مع الصورات
 والتصدقات الى الفكر والنظر ولا يراها وليست
 الا من التصورات والتصدقات نظراً بما لا يكون
 صحيح للصورات والتصدقات نظراً يلزم الدور او
 الدور هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه بالترتيب
 على ما يتوقف عليه بالترتيب او بمراتب كما يتوقف على ما
 على ما يخرج الى او السلسل هو ترتيب امور غير متناهية
 والملازم باطل في كل من مثل ان الملازم منه حلا في
 التقدير او ما ولنا كمال في غير منها فلا بد ان يكون حصوله
 بعلم اخر وذلك العلم لا يزيل فيكون حصوله
 بعلم اخر وعلم قبله ان يتوقف عليه لاكتسابه الى
 غير المتناهية هو السلسل او يعود فيلزم الدور ولا بد
 اللازم من تحليل التصورات والتصدقات لو كان بطريق
 او السلسل لا يصح الحصول لا لاكتسابه بطريق الدور

بطريق الدور فلو ان تقصى الى ان يكون الشرع ما قبل حصول
لانه اذا لم يحصل على حصول سببه حصول ب على حصول
الامر فيه او براتبه كان حصول ب سببا على حصول
و حصول ا سببا على حصول ب و الباقى على ان ب
يبنى على سبب على ذلك الشئ فيكون اما هو قبل
حصوله وانه محال واما بطريق السلسل فلان حصول العلم
المطلوب يتوقف منه على استحضار ذلك منها به لم يستحضر
فلا يثبت له محال و البتة فثبت على المحال محال فان ثبت
ان ختم بقوله لم يحصل العلم المطلوب يتوقف على ذلك
المستحضر على استحضار ذلك منها به لانه يتوقف على استحضار
الامور الغير المتناهية و فبقية واحدة فلا نسلم انه لو كان
الكتاب ب بطريق السلسل يلزم توقف حصول العلم على
امور غير متناهية و فبقية واحدة فان الامور الغير المتناهية
تقتضي استحصال الخط والمعد استيعاب من لوازمها ان كان
في الوجود مع الخط و فبقية يكون الباقى بعد الوجود و الله
وان ختم به لانه يتوقف على استحضار ذلك في ازمه غير متناهية
مسل كذا نسلم ان استحضار الامور الغير المتناهية و فبقية

الغير المتبرع وانما تسجل ذلك لو كانت النفس حرة
 اذا كانت حرة يكون موجودا في الارض غير متبرع
 ان يحصل لها علوم غير متناهية في الارض غير المتناهية
 فهو انما على حد وثق النفس و قد بره بن عبد الله
 في المثلثة قال بل البعض من كل منها يدعي والبعض نظري
 الخ اقول لا يخفى ان يكون جميع الصورات وتصديقات
 بعضها او يكون جميع الصورات والتصديقات نظريا او نظريا
 بعض الصورات والتصديقات جوتيا والبعض منها نظريا
 فكم ستمرة فيها لا يطل القسمان الا ذلك بعض المثلثات
 و هو ان يكون البعض من كل منها يدعي والبعض نظريا
 نظريا والنظري يمكن كماله بطريق المعكرونة من علم فرد
 لا مضر لم علم وجود اللزوم حصل من العلمين الباقين
 و هو العلم باللازمة والعلم بوجود اللزوم العلم بوجود اللزوم
 بالضرورة فلو لم يكن تحصل العلم النظري بطريق المعكرونة حصل العلم
 الثالث من العلمين الباقين لان حصل بطريق المعكرونة
 المعكرونة ترتيب امور معكرونة التاوي الى مجهول كالمثلثات
 تحصل مرفعة الذات وقد مر هذا بطريق ذلك في مبحث

ورتبة ايمان قد منها الغير ان واخرنا التي مني تنهوا في التبر
 منتهى في تصور الاشياء وكما اذا اردنا التصديق بان العالم
 محدث ووسطا للسموات فلهذا لم يكن ممكن بان العالم لا يتغير
 وكل متغير محدث يحصل لنا التصديق بمحدثه انما هو العالم والغير
 في التغير جعل كل شئ في مرتبة وفي الامكان جعل الاستعداد
 المتعددة بحيث يمكن عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة
 الى البعض بالتقدم والتأخر المراد بالامور ما فوق الامر الواحد
 وكذلك كل شئ يستعمل في التعريفات في هذا الفن وانما اعتبر
 لان الفرنسي لا يمكن الا من الشئ فصاعدا وما يعلم الى
 حد صور لا عند العقل هي بناء اول المصورين والتصديق المتعدي
 والحيث فان الفكر كما يجري في الصور استوى الله في الصورة
 وكما يكون في السجيات يكون الله في النطق والحيات
 في الفكر في المصور والتصديق المعنى كما ذكرنا واما في الطبيعة
 فيكون هذا الى ما يتشبه من القرب وكل حائط يشترطه القرب
 بينهم فبعد الى يطعنهم واما في الجبلي فكما قبل العالم
 مستحق من المورث وكل مستحق من المورث هو قديم العالم
 قديم لا في العلم من الالفاظ المشتركة فانه كما يطلق على الكل
 المعنى فكذلك يطلق على الاقتران والمجوزم المصطلح في الفقه

الثاني ومن سائر ايدى التعريفات التعريف في الحصول
بالانفاذ المستمرة في نفل الانفاذ المستمرة لا يستعمل
في التعريف الا اذا قام حرج يدل على تعيين المراد من
سواء فيها اشارة فربما دل على ان المراد في علم المذكور
في التعريف الحصول العفوي لانه لم يصر في هذا المقام
الاجابة وانما عبر المثل في المذهب فلان قد دى الى الحصول
واستعمل استعمال العلم والحصول الى اصل وبراهم من ان يكون
او قصد بقية ايدى الحصول بصورة فاكس بها من الامور العفوية
واما الحصول العفوي في كانت بها من الامور العفوية ومن العفوي
في التعريف انه مشتمل على العفوي الرابع من امره اشارة
الى العفوية العفوية بالعلم بقية فان صورة العفوي العفوي
الى حصول العفويات والتعريف بها كما بقية الى صفة الاجزاء العفوية
في اصحابها وترتيبها والى العلم بالعلم لما التزم اذ لا يمكن
ترتيب من ترتيب وهي بهذا القوة العفوية كما في العفوي
معروفة اشارة الى العفوية العفوية كقطع الخسائر والعفوية
الى الحصول اشارة الى العلم العفوية فان العفوي من ذلك
والترتيب مبني ان يباين في العلم الى العلم بالحصول كالحصول
العلم كمثل العفوي وذلك بالترتيب ايدى العفوي

[illegible]

من ينسب في ذلك شيئا فخره انما هو اصل العلم انما العلم
 المتوسط لا يتألف من شيئين من العلم البعيدة والمتألف
 وهو من كلي منطق على وجه غير ما قد يعترف احكامها منه
 كقول النفاة الفاعل مرفوع فانه امر كلي يتعرف احكامها
 منه شي يتعرف ان زيدا مرفوع في قولنا ضرب زيدا وانا
 كان المنطق المتألف من منطق من العلوم المتألفة من المنطق
 الكسنة في الكتب وانا كان المنطق في زمان من سائر
 فوا من كونه متطابقة على ما يبرهنها كذا ارفق ان
 المقود في الكس الى مساوية دائمة حرفا من ان قولنا كسر
 من الالف بحرف العرودة لكسر الى لاشي من هو
 وانا وانا قال نعم مرعا بها الذي من المنطق ليس نفسه
 فعض من الخط وانا لم يعرف المنطق خطا واما وليس
 كذا كس لانه ابا خطا لا تألف الا لانه هذا هو المعلوم
 اما اعترازا انه قال لانه لم يعرف الفاعل مع كس الالف
 الى سائر باب الضالع وقوله نعم مرعا بها الذي من الخطا
 في الفكر يخرج العلوم الفانوية التي لا نعم مرعا بها الذي
 عن المعامل في الفكر بل الفاعل كالمعلوم العرودة وانا كان
 هذا المتعرف يستهان كون الالف عرودة من هو وانا كان

هذه الدنيا في الشيء يكون له في نفسه ولا يثبت له في نفسه
 في نفسه بل يثبت له في غيره من العلوم ولا يثبت له في نفسه
 او غاية المنطق للصحة من المعلوم وخاصة الشيء يكون خارجا
 عنه والشيء في الشيء في نفسه وحيثما كان في نفسه وفي
 حقيقة كل علم سأل فلك العلم لا بد قد حصل لك العلم
 اولاً ثم وضع اسم العلم بازائه فلا يكون له في نفسه وعنده
 تلك المسألة في نفسه كعلم حجة وعنده لا يحصل له العلم
 كعلم مسأله وليس ذلك مقدّمه الشرح فيه وانما المقدمه
 معرفه كعلم رسمه فلهذا اخرج بقوله ورسمه دون ان يقول
 وحده الى غير ذلك من العبارات فلهذا في ان مقدمه
 مذكوره في كل علم رسمه لاحده فان قلت العلم بالمسألة
 هو التصديق بها ومعرفة العلم كونه معلومه والمعلوم والمعلوم
 من التصديق فتقول العلم بالمسألة هو التصديق بالمسألة
 متى اذا حصل التصديق كعلم المسألة حصل العلم المطبق ولكن
 تصور العلم يتوقف على تصور كتاب التصديق متناهي التصور
 غير مستغنى والامن التصور قال وليس كونه برهنا ولا كونه
 من نفسه ولا نظرية ولا لفظه او لا دليل على بعضه برهنا

العارض من حيث هو وسط الشئ في الشئ من حيث هو
 مستند الى العارض من حيث هو ان يكون عارضا لذاته او
 اولاه خارج منه ولا من الخارج في العارض اما سادس
 منه او احده من اوجبه ان له فاعلمه الاول وهي العار
 لذاته العارض والعارض من حيث هو والعارض من حيث هو
 او احده من اوجبه ان له فاعلمه الاول وهي العار
 لذاته فقط والعارض من حيث هو فاعلمه الاول وهي العار
 مستند الى ما في لذاته مستند الى ذاته في جملة مولاته
 العارض من حيث هو فاعلمه الاول وهي العار
 والعارض من حيث هو مستند الى ما في ذاته مستند الى
 ذلك الشيء فيكون العارض من حيث هو مستند الى ذاته في
 لا غير وهي العارض من حيث هو فاعلمه الاول وهي العار
 الاخرى لا يفي بوجبه ان له فاعلمه الاول وهي العار
 والعارض من حيث هو فاعلمه الاول وهي العار
 او احده من اوجبه ان له فاعلمه الاول وهي العار
 كحقيقة العارض من حيث هو فاعلمه الاول وهي العار
 او احده من اوجبه ان له فاعلمه الاول وهي العار

ولات ظهور من العلوم لا بحث فيها من العلوم الذاتية
موضوعاتها فلهذا يقال من هو العلم الذي يحق له البحث في ذاته
اشارة الى الذاتية واقامة شبهة للوجود مقام مجرد وادارة
فقط في موضوعه منطوقات الصور في العلم من هو العلم
بحث من احوالها لذاته و ما يبحث في العلم من هو العلم
هو موضوع ذلك العلم فيكون موضوعات الصور رتبة في العلم
وانما قلنا ان المنطق يبحث في الاوضاع الذاتية المعجزة
الصور رتبة في العلم لانه يبحث فيها من حيث انها يوصل
الى مجهول فهو ذلك او يفيد في كما يبحث في الجنس الى
او الفصل كانه في واما سلوه ان يفيد بان من حيث
كيف يتفرع ان فيوصل الى المجهول فيكون كالات
في كما يبحث في القضايا المتعددة كقولنا العالم متفرع
عن اقسامه واما سلوه بان يفيد بيان من حيث ان كيف
تتفرع فمفردا في موضوع الى المجهول فيكون كقولنا العالم
حادث في ذلك يبحث فيها من حيث يتفرع عليها
الى التفرع كقولنا العالم متفرع من حيث يتفرع
في ذاته و رتبة و بحث و فصول و ما مثله ومن حيث
انها يتفرع عليها فيوصل الى المجهول اما في فصولها

بانه مثل كل شيء قد كان حكمه مستقرا على ما هو عليه
 لكنه حقيقة لم يقع منها اشل هذه الاشياء وان غير لان الحكم
 فيه منهم متحول الحكم لا يشترط ان يكون معين او غير معين
 المتصور في عين الشئين لو كانا في الواقع حكم النسبة او انشتر فيها
 ففي الحكم حيث حكم بانه لا بد في التصديق من تصور حكم النسبة
 الا كما يشترط حيث قال لا متعلق الحكم من اجل انقوع حكم النسبة
 او انشتر احدهما شيئا على قضاة معنى الحكم والا فان كان صراحت
 النسبة الا كما يشترط في هو معين لم يكن القول لا متعلق الحكم
 جعل احد هذا لا سيما معنى او انقوع النسبة فيها قبل ان
 التصديق تصور لا يتعلق وهو ما دللنا اننا اذا لم يكن الحكم النسبة
 واقعة لو لم يست بر افعلة يحصل التصديق ولا توقف حصوله
 على التصور ذلك لا بد انك ما تعلمت هذا انما يتم اذا كان
 الحكم ادراكا اما اذا كان قولا فالنصديق يستدعي تصور
 لان من الافعال الاختيارية بنفسه وليس لافعال الاختيارية
 انما تصدق عنها بعد تصور ما بها والتصدق الى امد لا في تصور
 الحكم متوقف على تصور حصول التصديق متوقف على حصول
 الحكم فحصل التصديق متوقف على التصور الحكم على ان
 في مسدده لا يمكن صريح به وجعله مشروطا لا بغيره على ان لا يرد

نسق

اجزاء الصدق على الحقيقة فتقول قوله ان كل متبذل في نفسه له حكم
 بدل على ان تصور الحكم غير ان في اجزاء الصدق وهو كذا في الحكم
 انما في الصدق في كل متبذل في اجزاء الصدق على الحقيقة
 وهو مخرج بخلافه قال الامام في كل متبذل في اجزاء الصدق
 في صور است الحكم عليه والحكم به وانكم قبل خرق ما بين
 قوله وقول الصدق وان كان الحكم فيه فله الامم فهو له
 بخلاف ما قلنا من فانه يجوز ان يكون قوله والحكم معطوفا
 على تصور الحكم معطوفا لا يكون تصور الحكم في قوله ولا في
 الحكم وهو غير لازم منه ان يكون تصور وان يكون معطوفا
 على الحكم عليه فيكون تصور وفيه نظر لان قوله وانكم
 لو كان معطوفا على تصور الحكم عليه ولا يكون الحكم تصور
 ان يقر الحكم في متابع الحكم مع اصل احد خبرين الاخرين طحا
 من قوله احد هذا لا يجوز على هذا الى الاخرين بطريقين
 وبما اقرى هو ان يكون الامم من فلكب استند على الصدق
 القوي في تصور الحكم عليه وبما اقرى واستند على الصدق
 والحكم فلا يكون الدليل ولما رواه عن ابو جوي وايضا ذكر الحكم
 مع يكون مستند كما اذا استند على انعدام التصور على الصدق
 حيثما الحكم اذا لم يكن التصور لم يكن له مدخل في ذلك قال

وانه قد وجد في هذه الايات بتوسط الشمس لانه لو لم يقدر به
 الاستغناء عن بعض الدلالات لكانت جارية في ذلك الحيز ان يكون
 اللفظ مشتركاً بين الكل والجزء لا سيما في هذه الموضوعات المتعددة
 التي هي في حيزها من الضرورة من الطرفين والامكان العام و
 هو سلب الضرورة من احد الطرفين وان يكون اللفظ مشتركاً
 بين الضرورة واللازم كالشمس في موضوع اليوم والظن في موضوع
 ان ذلك هو مورد الاصل ان يطلع الامكان وازداد اليك
 العام والاشياء ان يطلع ويزاد به الامكان الخامس والاشياء
 ان يطلع الشمس ويعني به الصور الملزمة اذا تحققت في الصور
 فتقول لو لم تعد هذه الدلالة للفظ بقية فوسط الموضوع
 لا تنقض بطلان التضمن والاعتزام واما استغناء الدلالة
 للفظ بقية بطلان التضمن فانه اذا اطلق الامكان وازداد
 به الامكان التام كان ولا يترك على الامكان التام في مطالعة
 وعلى الامكان العام نفساً ولصدق عليها انها ولا التمس
 على الموضوع لان الامكان العام هو وضع له اللفظ الامكان
 قيد في حد ذاته مطالعة بطلان التضمن فلا يكون غائباً
 وازداد بقية فانه بتوسط الموضوع فوجبت تلك الدلالة
 ولا لفظ الامكان على الامكان العام في تلك الصورة
 وان كانت الدلالة اللفظ على الموضوع لكن لم يثبت بتوسط

الدلالة

بواسطه ان اللفظ لا يخلو عن ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
كان وان لم يكن كذلك لانه لا يخلو عن ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
ولو لم يقيد به ذلك لانه لا يخلو عن ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
فانه اذا اطلق اللفظ لا يمكن ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
عليه مطابقة وصدق عليه انها دلالة اللفظ على ما دخل في
الموضوع لان اللفظ لا يمكن ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
وهو معنى وضع اللفظ بازا به اللفظ فاذ اريدنا احد بتوسط
الوضع لللفظ فربما ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
لا دخل في ذلك فربما ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
في بعض بدلالة مطابقة فانه اذا اطلق اللفظ لشيء فربما ان لا يكون له لا غلو
اللفظ وكان دلالة عليه مطابقة وصدق عليه انها دلالة
اللفظ على ما خرج من المعنى الموضوع له في داخله في حدود
اللفظ ام لانه لا يقيد بتوسط الوضع واذا قيد به فربما ان لا يكون له لا غلو
منه لا يثبت فربما ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
فيه فانه لا يشترط في الدلالة اللفظية ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
الدلالة اللفظية ان لا يكون له لا غلو فربما ان لا يكون له لا غلو
ولا يخفى في ان اللفظ لا يدل على كل امر خارج عنه فربما ان لا يكون له لا غلو
الدلالة على الخارج من شرط هو اللفظ ودم اللفظ في اللفظ فربما ان لا يكون له لا غلو
لانه ليس في اللفظ كيمت ينضم من لفظ اللفظ فربما ان لا يكون له لا غلو

لو لم يتحقق شرطه لم يتحقق مفهوم الامر الخارج عن اللفظ فلم يكن
 دالاً عليه وذلك لاجل دلالة اللفظ على المعنى كجيب الوصف
 الامر من اجل انه موضوع بدارية او لا جل اذ يلزم من
 فهم المعنى الموصوف له فهمه في اللفظ ليس موضوع الامر الخارج
 عنه لم يكن بحيث يلزم تقوده السمي لم يكن الامر الثاني
 متحققاً فلم يكن اللفظ والشرطية ولا يشترط فيها لزوم
 الخارجى وهو كون الامر خارجى بحيث يلزم من تحققه
 في المعنى هو كون الامر خارجى بحيث يلزم من تحققه
 في اللفظ تحققه في المعنى لانه لو كان اللزوم الخارجى مستلزماً
 لم يتحقق دلالة الامر بالامر بدونه ولذا لم يطل فاعلم انه مشتمل
 على لازمة فلا يحتاج تحقق الشرط بدون الشرط
 الامر فلو ان العدم كالمعنى يدل على كونه كالبصر والامر
 البصر البصر لان المعنى عدم البصر عما من شأنه ان يكون
 البصر مع الحادثة في الخارج فالتحقق البصر في الخارج
 المعنى انما يكون دلالة عليه بالامر بالامر بل بالامر
 المعنى عدم البصر خارجاً عنه قال وصفاً بقية الاستلزام
 والنقص ان قول اردو بيان نسب الدلالات الثلاث
 مع بعض بالاستلزام وعدمه فاعلم بقية الاستلزام
 النقص ان ليس معنى كجيب اللفظ تحقق النقص لاجل

لو ان كان يكون اللفظ هو فهو معنى بسيط فكل ما دلالة
 عليه من بغيره فلا معنى له لان البسيط لا يجوز له ان يكون
 اللفظ بغيره لان اللفظ لا يمكن ان يكون اللفظ لان اللفظ لا يمكن
 ان يكون معنى اللفظ لان اللفظ لا يمكن ان يكون معنى اللفظ
 ويكون كل ما يميز بحيث لو كان لا يميز كذا كذا فربما يكون
 لو ان كان يكون من اللفظ لا يميز كذا كذا فربما يكون
 كان اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو
 ولا ان كان اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو
 مستقر من اللفظ لان اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو
 من لوازمها واقبله انها ليست غيرا فان اللفظ اذا دل على
 معنى من بغيره دل على اللفظ في النصوص والالزام و
 جاز ان اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو
 غيرا فكل ما فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو
 غيرا فكل ما فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو
 والنقص اللفظ هو لان اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو
 ببطلان العلم اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو
 ان يكون من اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو
 في اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو فربما يكون اللفظ هو

وفي عبارته مهم فمع فان اللازم مما ذكره ليس من علم
استلزامه من النفي اللازم بل من العلم بين استلزامه من النفي
اللازم والفرق بينهما هو انما هو انما هو ان النفي اللازم
فمنه بان لفظ النفي لا يوجب ان لا يوجد له شيئا
فهو لا يتابع من حيث انه تابع لا يوجد بدون تتبع
وما يقيد بحقيقة اخرى اذا من النفي اللازم كالجوارح لفظ
فانها تابعة لغيره وقد يوجد بدونها في الشمس و
تكونه وانما من حيث انها تابعة لغيره فلا يوجد لها
وفي هذا الباب نظر ان التتابع في النفي ان يقيد
بشيء فان لم يقيد بها لم يتكرر الحد الا في وسط قولهم
ويكن ان يكاب منه بان الحقيقة في الكبرى اي ليست
قيد الاوسط بل الحكم فيها فيكرر الاوسط نعم اللازم من
ان النفي من حيث انه تابع لا يوجد بدون ان يمتنع
هو غير مطلق ومطلوب ان النفي مطلق لا يوجد حكم
مطلوب وهو غير لازم بل الدال بلفظ النفي اهل
اللفظ الدال على معنى المطلقة ان يعقد بكون الدلالة
على جزء معناه فهو مركب كراعي الحق فان المراد
مقتضى الدلالة على ربي منسوب الى مجموع وهي ربي
مستبعدة لدلالة على الحسن عطين فيخرج عطين من ربي

راي ايجازة مقوله في المركب ان يكون غلطه جزو على كونه
 لجزءه ولا لزم على معنى ذلك ان يكون ذلك معنى جزو المعنى
 ان يكون دلالته جزو اللفظ على جزو المعنى المقصود منقوده
 يخرج عن محمدا ما يكون له جزو كونه الاستلزام وان كان
 جزو كونه دلالته لزم على معنى كونه ما يكون له جزو دال على كونه
 لكن ذلك معنى لا يكون جزو المعنى المقصود كعبه فثبت على
 فان له جزو كعبه دال على معنى وهو العبودية بغير كونه
 بغير معنى المقصود والى الذات المشقة وما يكون له جزو
 دال على جزو المعنى لزم ان لا يكون دلالته مقصوده
 كما لزم ان يكون دال على جزو المعنى بغير كونه دال على
 معناه بغير كونه بغير كونه مع كونه دال على كونه
 مفهوم من الحيوان دال على كونه من الحيوان الذي هو جزو اللفظ
 دال على جزو المعنى المقصود الذي هو الشخص الانساني لا يخل
 على مفهوم الحيوان جزو كونه الانساني بغير كونه جزو المعنى
 المقصود لكن دلالته لحيوان على مفهومه ليست مقصوده
 في حال العلم بغيره بل ليس المقصود من الحيوان الدال على كونه
 مشقة والآي دال على المقصود جزو دلالته على كونه
 جزو المفرد سواء لم يكن له جزو او كان له جزو ولم يدل
 معنى او كان له جزو دال على معنى ولكن لا يكون ذلك معتر

الى بعض النسخ حتى اذا التزمت فيهما من هذا بين المذكورين فهذا
 يحصل التمسك على الاقوال وظهر كسبها بالعلم بقية الا ان هذا
 لوجه بقدر او لوجه اخبار العلم بقية في القسمة والوجه بل
 ان العلم اذ وجوب الاخبار فان وهو ان لم يعلم العلم
 الاخذ المفرد اذ اداة او كلمة او رسم لانه انما العلم
 لان الخبر به وحدة فهو لا اداة كفي ولا اداة ذكر متناهي
 لان لا يعلم لان الخبر به وحدة اذ ان لا يعلم العلم
 اذ كفي فان الخبر به في قولنا زيد في الدار يعلم
 وهو يعلم في في الاضمار به وانه ان يعلم الاخبار كفي
 لا يعلم الاخبار به وحدة كذا قال الخبر به في قولنا زيد
 لا محذور وهو لا يعلم في الاخبار به وتلك تقول
 ان اتصال الناقصة لا يعلم لان الخبر بها وحدة خبرهم المتكسر
 او واما من فنقول لا بعد في ذلك حتى انهم لم يفتوا
 الى غير زمانه وزمانه وهي الاضمار الناقصة غايته الخبر
 ان الاضمار بطريق الاضمار الناقصة وذلك غير لازم لان
 نظرهم في الاضمار من حيث المعنى ونظر الناقصة من حيث
 حيث انما هي عند تعارض المعنيين المتجهين لا بغير نظر
 الاضمار من وانما العلم لان الخبر به وحدة فانما ان يعلم
 به به وحدة على زمان معين من الارض من التلخيص

فقلت كثر بغيره و هو الكلمة او الابل و هو الاسم
 كثر و علم و مراد به اليمين و اليمين من صفة القوم
 باعتبار تقديرها و تباخيرها و مركباتها و مسكنها و هي
 الكلية و هو حرف ما و منها و انما قيدت بكلمة اليمين
 و قيل على الزمان لا يثبت على نحو غيره و ما و نه كما ان
 و لا من نحو اليوم و المصباح و الفوق فان حلالها
 على الزمان و هو انما و هو امر لا يثبت بها بخلاف الكلية
 فان و لا تثبت على الزمان كسما و ثما و ثما و نه و نه
 الزمان عند اختلاف اليمين و ان و نه و نه و نه
 كثر بغيره و انما و الزمان عند التغير و اليمين و ان
 و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه
 ان يكون الكلمة مركبة لا لانه اصلها ما و نه و نه و نه
 و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه
 فقل من التركيب ان يكون هناك اجزاء مرتبة
 سموتها بالافعال و حروف و اليمين مع الالف ليست يثبت
 فلا يلزم التركيب و التقيد باليمين من الالف و نه و نه و نه
 في الالف و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه
 مزيد الفاعل و هو التسمية اما بالاداة فلا نه و نه و نه
 الالف و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه و نه

وهو الوجه كما قلنا قد دلت على الزيادة وهو متضمن
 لكثير من خواصه بخبرنا ما اراد به السلام فانه اعمى من غيره
 من سائر الالفاظ فيكون مشتقاً من غيره وهو العلم
 قال جمع انه ان يكون معناه واحداً وكثيراً **أقول**
 قد استرته على قسمته الاسم بالقياس الى معناه
 واحداً كما قلنا في غيره ذلك او كثيراً فقلت الاول
 الى المكان معناه واحداً فانه ان يشخص ذلك المعنى
 الى لم يصلح لا يكون مقولاً على كثيرين او لم يشخص الى العلم
 لان يتم على كثيرين فان شخص ذلك المعنى ولم يصلح لان
 على كثيرين كزوجة ليس على في حرف الالف لانه علامة
 دلالة على شخص معين وفرداً حقيقياً في حرف المتكلمين والى
 يشخص وصلح لان يتم على كثيرين فهو المعنى والكثيرون افرادهم
 فلا يكون ان يكون حصوله في افراده بالذاتية والخاصية
 على السوية او لا فان كانت ومنت افراده بالذاتية وحده
 في حصوله ومصدق عليها ليس موافقاً لان اراده متوافقة
 في معناه من التواهي وهو التوافق كاللذان والشمس
 فان كان له افراد في الخارج ومصدق عليها بالسوية
 والشمس لها افراد في الذهن ومصدق عليها بالشمس
 فان لم يلبس والافراد بل كان حصوله في بعض اقسام

وادقم واستد من البعض الآخر ليس من جهة واحدة بل من جهتين
 مختلفة او من جهة الشك اذا لم يتردد فيها كما هو موجود في
 اتم واضحت واتوى منه في الممكن والتكليف بالتحقق
 و هو ان يكون حصول معناه في بعضها متفقد كما في حصول البعض
 الاخر كما هو موجود اليك فان حصوله في الواجب قبل حصوله
 في الممكن والتكليف بالاشقة والضعف و هو ان يكون
 حصول معناه في بعضها استد من البعض الاخر كما هو موجود
 فانه في الواجب استد منه في الممكن لان انا والوجود
 في وجوب الواجب اكثر كما ان اثر التباين وهو تفوق
 في بيان التلخيص اكثر مما يكون في بيان العام والخاص
 مشترك لان افراد مشتركة في اصلي المعنى ومختلفة في ابعاده
 المشتركة فالتا طر الى ان نظر الى جهة الاستدراك جيل انه مشترك
 لتوافق افراده فيه وان نظر الى جهة الاختلاف او جهة
 مشترك كما في لفظة معان مختلفة كما البعض ان طرفية التكليف
 هو متواط او مشترك فلهذا ليس بهذا الاسم والتكليف
 اليك اي التكليف المعنى كغيره فانما ان يتخلل عن تلك المعاني
 تعل بان كان موضوعا لمعنى او لاثم لاحظ ذلك المعنى
 ووضع معنى اخر له سببه فيها او لم يتخلل فان لم يتخلل
 بل كان وضعه لتلك المعاني على السوية اي كما كان

٢
 في قوله تعالى كان موقفاً على ذلك المعنى من غير
 إلى المعنى الأول فهو المشترك لا مشترك من تلك
 كالتعين فاتها موقفاً للباهر لا واما والذهب والفضة
 على التوسيع وان تحلل من تلك صفة في فصل فاما ان يترك
 استعماله في المعنى الأول اذ لا فاعل تركه ليس لفظاً مستقلاً
 لنقله من المعنى الأول والاعمال اما الشرح فيكون مستقلاً
 مشرباً كالصلاة والصوم فاتها في الاصل الدعا و
 مطلق الامسك ثم نقلها الشرح الى الاركان المحيطة وهو
 المخصوص مع التنية واما غير الشرح ورواء العرف العام
 فهو للنقل العرفي كماله اذ فاتها في اصلي اللفظ اسم
 ككل ما يربط على الارض ثم نقله العرف العام الى هذا
 القوام الدرع من الخيل والنفال والخير والعرف بها
 وليس منقولاً اصطلاحاً كما صطلحات النجاة والمطامير
 فاما اصطلاح النجاة كاللفظ فانه كان اسماً كصدره ^{الفاعل}
 كالاكل والغرب ثم نقله الخوي الى كلمة ولت على
 معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة واما اصطلاح
 النظارة فكذلك وراى فانه اسم الموكب في الكف
 ثم نقله منظر الى ترتيب الاثر على حاله صليح المعنى
 بعد اخرى وان لم يترك معناه الاول بل يجعل ^{ثانياً}

سب
 فيبقى بغير حقيقة ان يستعمل في الاول ^{من} في الفعل كانه
 محتمل ان يستعمل في ^{الاول} في الفعل كانه محتمل
 وضع اوله فيكون المفسر لم يقل العوضه بل الرسل الشيعي
 بغيره في قوله ^{في} الشيعه فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة
 وفي الثاني بطريق المجاز اما الحقيقة فلا يناس من قولهم
 اثبتت او من حقيقة اذ كنت منه على القين فاذا كان
 مستعمل في موضوعه الاصل فهو شئ طبيعي في مقامه
 معلوم بالدلالة واما المجاز فلا بد من جاز الشئ بجزءه ^{لغواه} اذ
 واذا استعمل اللفظ في المعنى المجازي فقد جاز مكانه في الاول
 وموضوعه الاصل قال وكل لفظ ^{مع اللفظ} قول ما مر من
 كان بالقبس الى نفسه بالنظر الى نفس جناه وهو التعميم
 اللفظ بالقبس الى غيره من الالفاظ لفظ اللفظ اذ انشأ
 الى اللفظ اخر فلاح ان ان يتوافق في المعنى الى يكون
 معاً واحداً او يختلف في المعنى الى يكون لا واحداً
 معي ولاد معي فو قال كانا متوافقين فهو واحد
 واللعكالي منراو قال اخذ من الترادف الذي
 مركوب احد صنف الاخر كان معنى مركوب واللفظان
 راكبان عليه فيكونان في جزمه و قال كما لا يثبت والادس
 ومن تخلفين فهو مباين الا واللفظان مباينان
 مباينين معاً رفته ونفى اختلف معنى لم يكن مركوب

واحد فيحقق المعارضتين من التفتين المتفرقة بين المركب
 كالاشكال والفرس ومن كمال من بين الشان
 التفتي والفتحة وكل السبغة والمعارض من الغايات
 بعد قهها على ذات واحدة وهو غايد لا يترك
 هو الاشتداد في المفهوم لا الاشتداد في الذات مع الاتحاد
 في الذات من لوازم الاتحاد في المفهوم بدون
 انعكاس قال واما المركب فهو تام وهو الذي
 القول لا فرغ من المفرد والفتحة مخرج في المركب
 واقب منه وهو تام او غير تام لان انا ان لم يكن
 عليه في بقية الحظ غايده تامه وهو من مستحق
 ان يفتقر الى طلب كما اذا قيل زيد يفتقر الى طلب متعلق
 لان يفتقر قائم او فاعده مثله كلاف ما اذا قيل زيد قائم
 واما ان لا يفتقر الى طلب عليه فان مع السكون عليه فهو المركب
 التام والافهم المركب التام هو غير التام والمركب
 التام انا ان يفتقر الى الصدق والكذب فهو غير التام
 فهو التام وان قيل غير تام ان يكون مطابقا
 للواقع اولا لا كانه مطابقا للواقع لم يفتقر الى الكذب
 وان لم يكن مطابقا له لم يفتقر الى الصدق فلهذا قيل
 في هذا فقد يفتقر الى بان مراد بان هو وانما
 اوانه من غير ان يفتقر هو الذي يفتقر الى الكذب

سبيل
 بمقتضى الصدق والكذب فكل خبر ما لا يمكن احتمال الصدق وكل
 خبر ما لا يمكن احتمال الكذب لا يمكن الاحتجاج به في الدلائل
 خبر مرفى لان الاحتمال لا يقتضي العلم بل يجب ان يكون ما صدق
 او كذب واما في جواب ان المراد باحتمال الصدق
 بغير النظر الى مفهومه ولا كنهه ان قولنا السماء خضراء
 او زرقاء وما انظر الى مفهوم المقطع لم يعتبر في ادخال
 حيز الفضل الكذب وتكون الاشياء النقيضين موجودين
 لم يرد النظر الى مفهومه فحصل التقييم ان المركب التام
 الذي احتمل الصدق والكذب يجب مفهومه هو الخبر
 ان قولنا انتم خير مني ان قيل على طلب الفعل دلالة
 وضعية او لا قيل فان دل على طلب الفعل دلالة وضعية
 فانه ان يقادرن الاستدلال او يقادرن التمسك او
 يقادرن التفتيح فان قارن الاستدلال فهو مرفى وان
 قارن التمسك فهو الناس وان قارن التفتيح
 فهو مرفى وان قارن الاستدلال فهو مرفى بالوضع
 ما حذرنا عن الاخبار الدالة على طلب الفضل فان
 كتب عليكم الصلوة واغلبت عليكم الفضل فان
 الفضل كنه ليس يخرج لطلب الفعل جهيل للاخبار
 الفضل فان لم يدل على طلب الفضل فهو مرفى لانه يفسر
 على انه خبر التكليف ويصدق فيه التمسك والتمسك

واللهذا ربما يقال ان يقول لا يستقيم والشيء غير جائز
عن التسمية لا يستقيم فلا يلحق جوده من التسمية
لانه استقام على ما في سبيل طلب لا يجتمع على ما في سبيل
والتفصيل لعدم وجوده تحت الامر لانه قال على طلب العمل
لا على طلب الفل لکن اسم ادرج الاستقام تحت
التسمية ولم يغير تحت التسمية والتسمية تحت الامر بناء
على الترتيب هو كلف النفس لا عدم الفل على شيء فان
يكون فاعلا ولو اريد بالبراد على التسمية فلهذا
انما ان لا يجل على طلب الشرع لوضع في التسمية او يدل على
ان ان يكون مع الاستقام المطلوب التسمية وهو لا
اخره فاما ان يكون مع الاستقام فلهذا ان كان
بعدم الفل اذ ان كان المطلوب الترتيب اى عدم
لو يكون مع التسمية فلهذا ان كان المطلوب التسمية
واما المركب للتسمية فاما ان يكون للتسمية فلهذا
وهو التسمية كما في التسمية فلهذا ان يكون فلهذا
كالمركب من اسم واداة من كونه واداة فلهذا
الفصل الثاني في طلب المفعول في المفعول
هو المفعول التسمية من حيث انما وضع في التسمية
فان غير منها بالتسمية فلهذا ان كان المفعول في المفعول
فلهذا المركب من اسم واداة من كونه واداة فلهذا

كمنع من كل مفهوم وهو على ما في العقل او غير ذلك
 وان كان يكون نفسا فليس له وجود مستقل عنه
 ونوع الشراكة فيه اي من الاشياء التي هي في وجودها
 ولا يكون فان منع نفسا هو من نوع الشراكة هو
 كونه الان فان هذا يترتب على حصول مفهومها عند العقل
 يمنع العقل من وجوده من عدمه على امور متعدده وان
 لم يمنع الشراكة من حيث انه مفهوم فهو الكلي كالان
 فان مفهومه اذا حصل عند العقل لم يمنع من عدمه على كثر
 وقد وقع في بعض النسخ نفسا معناه وهو سببه والافعال
 بمعنى معنى لان المفهوم هو المعنى فان قيد مفهومه كالمفهوم
 فهو الى مفهومه والمفهوم هو المعنى فغيره قد يراد الكلام على كل
 فهو ان يمنع نفسا مفهومه فيكون للمعنى وانما قيد
 نفسا مفهومه لان من الكليات منع الشراكة بالنظر الى
 كونه واجب الوجود فان الشراكة فيه متعينة بالدليل فانها
 اذا جردت العقل الى مفهومه لم يمنع من عدمه على كثر
 فهو مفهومه لو كان مانعا من الشراكة لم يعترف انما كانت
 الوجودية اعتبارا الى دليل وكما ان الكليات للفرعية مثل الاشياء و
 الله امكان والادوار وانها تمنع ان لا يصدق على شيء
 نفس الاشياء في الخارج لكن لا بالنظر الى مجرد مفهومه

ومن هذا يعلم ان افراد الكل لا يجب ان يكون الكل
 قدوة عليهم بل من بعض افرادهم يتبع ان بعد ان
 الكل منتهى ان لا يتبع الكل من سلكه عليه لم يصح
 فلم يتغير نفس المتصور في تعريف الكل والجزء في
 تلك المعلومات في تعريف الجزء فلا يكون بالمتصور
 من تعريف الكل فلا يكون جديداً ويقان النسبة لكل
 وجزء ان الكل هو جزء من الكل كما ان كل جزء
 من الكل هو جزء من الكل ولا يصح ان يكون
 يكون جزء من الكل والكل جزء من الكل
 بالنسبة الى الجزء فيكون ذلك هو النسبة الى الكل
 المنسوب الى الكل كلي وكذا كل جزء من النسبة
 الى الكل فيكون منسوباً الى الجزء ومنسوباً الى الجزء
 والجزء وانما ان العلوية والجزئية انما يعتبران بالاعتبار
 في المعاني والافعال لا في الوجود بل في الوجود
 فسميت الدال باسمه لاول قال في حكمه ان
 مقامه منتهى منتهى من الجزئيات انما هو انك قد
 من العرض من وضع هذه المقابلة معرفة كيفية
 المعلومات التعريفية من المعلومات التعريفية واما
 لا يقتضيه الجزئيات بل لا يقتضيه منها الصغيرة وعدم الجاهل

اقول

انما لها قلبية مما رتبها لغيرها على بيان الكلية
 وخطاها فمما يلاحظ ان كل ما يثبت اليه كونه من النوع
 فاما ان يكون نفسا بها تبدأ او لا فلا فيه او خارجا
 عنها والله اعلم بسبل احوالها واما ما روي من ان
 الذات في علي وليس خارج ولا مل في الكلي فلهذا يكون
 نفسا بهية ما كونه من امر كونه من النوع كما ان
 نفسا بهية زيدا وعلما وكبرا وغيره من الحركات والاشياء
 على الانساق والاعوار من مستقيمة خارجة عنها بها
 يتحرك من نفس لم لوح اما ان يكون متعدد الاشياء
 او لا يكون فاما ان متعدد الاشياء من في امر
 في جوابه وهو كسب الشكر كذا في التفسيرية مع ان السؤال بما هو
 من الاشياء وما يطلب به كذا في تمامها بهية ومقتضاها كذا
 يحصل من شئ واحد كان طائفة من مائة مائة متغيرة به وان
 خرج من اثنين او اشياء وفي السؤال كان طائفة تمام
 ما يتغير تمام ما به الاشياء وانما يكون تمام ما به المتحركة
 وفي كذا النوع المتعدد الاشياء في كذا الان كان
 هو تمام ما بهية كل واحد من اقراده فافترس سبيل من زيدا
 سبيل ما لو كان المقول في جوابه الا ان بهية لانه تمام
 ما بهية متغير به وان سبيل من زيدا فلهذا

١٥٠
 في جواب ما هو كسب المتحرك في الحركة المستمرة على جسم يكون مقولا
 متعدد الاشياء من بل يتحرك في شق واحد كالمس
 كان مقولا في جواب ما هو كسب المصروف في الحركة المستمرة لان
 تلك بل ما هو من ذلك الشئ لا يطلب الا تمام ما فيه
 المتحركة اذ لا افراد اخر له في الخارج حتى كسب فيه و
 بين ذلك الشئ والاصل حتى يكون جوابا بالتمام
 ما فيها المشتركة واذ قد رقت ان النوع ان العدد
 اشخاصه في الخارج كان مقولا على كثير في جواب
 ما هو وان لم تعدد الاشياء من كان مقولا على واحد
 في جواب ما هو فهو على مقول على واحد او على كثير
 متفقين بالحقي في جواب ما هو في الكسب في قولهم
 مقول على واحد ليدخل في احد النوع الغير المتعدد
 الاشياء من قوله على كثير ليدخل النوع المتعدد
 وقوله متفقين بالحقي في النوع الجنس فانه مقول على كثير
 مختلفين بالحقي وقوله في جواب ما هو النوع المتعدد
 الباقية اثنى العسل والخامسة والفرق العام لا يبال
 في جواب ما هو هناك فظهر هو ان اعداد الامرين لازم
 في اشتغال التعريف على امر مستودك واما ان لا يكون

b. 6

كذا في المتن في قوله لا يراد بالكثرة في كل نوع من النعم
 بل يراد بها ما هو موجود في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 قوله المقول على واحد زائد أو لا يراد بالانواع النعم الغير المتعددة
 الاثنان في الخارج مفعول على كثرته في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 وان كان المراد بالكثرة في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 عن المتكلمين في النعم التي لا وجود لها في الخارج اصلا لا المتكلمين
 فلا يكون لها من النعم ما لا يوجد من النعم من الترتيب قوله
 على واحد بل العبد العبد الذي قال المقول على كثرته في كل نوع من النعم
 ويقال النوع هو المفعول على كثرته في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 في جواب ما هو وجوبه يكون لكل نوع مفعول في جواب
 ما هو كثرته في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 في قوله جواب ما هو كثرته في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 والنعم من النعم في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 عن هذا النوع من وجهين اما اوله فلا فلا نظر في النوع من
 النعم المراد كلها والنعم في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 واما الثاني فلا فلا المفعول في جواب ما هو كثرته في كل نوع من النعم
 الحقيقة عندهم هو كثرته في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 من اقرب من النوع هو ما هو في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم
 لان النعم من كثرته في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم في كل نوع من النعم

هو من اقسام المفرد قالى ومن كان الكى فان كان
 تمام الجزء المشترك فيها معنى نقي اى هو المقول فى
 ما هو اقول الكلى الذى هو جزءا منية مختصة بخصس
 وضللا لا ان كان يكون تمام الجزء المشترك من الكلى
 ومن نوع اخر او لا يكون والى تمام الجزء المشترك هو
 لا يكون وراى هو مشترك بينهما اى هو مشترك
 لا يكون هو مشترك خارجا عنه بل كل جزء مشترك
 يكون اى نفس ذلك الجزء وجزء مشترك كالحية والى
 تمام المشترك بين الالف والفرس اى هو مشترك
 فيها اى هو نفس الحيوان اى هو مشترك كالحية والى
 والى مشترك بالارادة وكل منها وان كان
 مشترك بين الالف والفرس اى هو مشترك
 المشترك بينهما على بعضه وانما يكون هو مشترك
 المشترك على الكل ورجا يقال المراد تمام المشترك
 مجموع الاجزاء المشتركة فيها كالحية فان مجموع
 والى مشترك بالارادة ورجا مشترك
 بين الالف والفرس وهو مشترك بالارادة
 البسيطة فصار متساويا فى الكلام وقع فى البين
 اى هو مشترك بالارادة فقولوا لا هية ان كان تمام

تمام بخود و مشترک بین مال و غیره و این نوع از خود و نفس
 و اول فصل اول و اول فروع از آن است که ان کان
 تمام بخود و مشترک بین مال و غیره و این نوع از خود و نفس
 بحسب الشکرت المقتضی لانه از اسباب مال من مال غیره و ذلك
 النوع کالمطلوب تمام مال غیره و مشترک بین مال و غیره و
 هو لا فرق له و مال غیره بالسؤال لم یعلم ذلك و
 لانی یكون مقول فی جواب لان المطلوب فی السؤال
 مجتهد تمام و المقصود بالمتخصص و غیره و لانی تمام مال غیره
 المتخصص لانه هو مال مشترک الشکی و غیره و ذلك هو
 لانی مقول فی جواب بحسب الشکرت فقط و لانی مال غیره
 کما صیر ان فانه کمال بخود و مشترک بین مال غیره و ان
 نوع از خود و نفس مشترک و از اسباب مال من مال غیره و
 مال غیره کان اجواب صحیح و ان از خود و مال من مال غیره
 لم یعلم لاجواب صحیح لانی تمام مال غیره و لانی مال غیره
 نقد و در سوره بانه کلی مقول علی اکثر متعلقین و متعلق
 جواب و هو غلط و کلی مستدرک و مقول علی اکثر متعلقین
 و یخرج بالکثرین جوی لانه مقول علی واحد متعلق و از خود
 مقولنا متعلقین و جواب و یخرج النوع لانه مقول
 علی اکثر متعلقین و متعلق و جواب و یخرج النوع لانه مقول

قال و هو قريب الكائن جواب من الامة
التي فيها فيها في احوال القوم ومنه الكفاية في مسائلهم
والمثل في كمالها على انفسهم في فرضه الانسان
ثم الجواب لم يصح انما في ثم جسمه مطلق ثم هو اوجه
في حكمه في ذلك وهو ان جنس الانسان تمام الامة المشتركة
بين الانسان والحيوان وكونه في النامي جنس الانسان
والمشتركة في كمال جزاء المشتركة بين الانسان والحيوان
حتى اذا استعملت في ما كان في احوالها في النامي وكونه
جسمه مطلق لان تمام جزاء المشتركة في جنسها
فذلك هو جنس الانسان تمام الامة المشتركة بينه وبين الحيوان
فقد ظهر ان كوزان يكون لا يمتنع واما في جنسها
بعضها فوق بعض واذا انقش هذا على بعضها في قول
بعضها في قريب او بعيد لانه الكائن الجواب من الامة
ومن بعض ايشان كما في ذلك الجنس من الجواب منها
جميع منها كما في انفسهم هو القريب كما في الجواب
عن الله الى من الانسان ومن القوم في الجواب
ومن جميع الاطوار المشتركة للانسان في الحيوانية
واذا كان الجواب من الامة ومن بعض منها كما في
في ذلك الجنس غير الجواب منها لا من البعض في الجواب

فان قيل قد علمنا ان النسي فان التناهي وهو انما
تذكر ان النسي من غير وجود واحد منه وهو
التي تبتدئ لا تستدرك ان النسي من غير وجود
منه كانت حيا انما الحيوان ويكون هناك حيوان
كأن حيا انما النسي واحدة كما علمنا النسي بالعلم
الى ثلاث فان كان الحيوان هو النسي وهو جواب
اخر من النسي بعد النسي من النسي من النسي
كان الحيوان والنسي النسي وانما النسي
ولا ريب ان النسي النسي النسي النسي النسي
فان النسي والنسي النسي والنسي النسي
جواب رابع وعلى هذا النسي النسي
بعد النسي النسي النسي النسي النسي
النسي النسي النسي النسي النسي النسي
جواب اقول وان لم يكن تمام النسي
النسي النسي النسي النسي النسي النسي
النسي النسي النسي النسي النسي النسي
النسي النسي النسي النسي النسي النسي
النسي النسي النسي النسي النسي النسي

[illegible]

هو ان لم يكن افر مشتركاً او يكون بعضاً من تمام المشترك
 مع غيره فلو قيل ان المشترك في جنس او
 يكون فصلاً او كما قال في فصل او وجود لان اللازم
 من الدليل ليس ان يكون افر او ان يكون تمام المشترك
 مشتركاً في هذه جملة الفصل وانما ان يكون مشتركاً
 عن الشاركة كانت خصبة حتى اذا كان لها هيئة فصل
 وجب ان يكون لها جنس فلا يفرم فاجابته بان
 لها جنس كان فصلها مشتركاً عن مشترك كانت اخصبة
 وان لم يكن لها جنس فلا اقل من ان تكون لها مشتركة
 على الوجود والشيء وجب ان يكون فصلها مشتركاً لها جنس
 ويمكن اخصار الدليل بخلاف النسب بان يقال فصل
 ان لم يكن مشتركاً من تمام المشترك ونوع اخر فيكون مشتركاً
 تمام المشترك فيكون فصله فيكون فصله مشتركاً و
 ذلك النوع الثاني ولا يجوز ان يكون تمام المشترك
 مشتركاً فيكون بعضاً من تمام مشتركاً عن اخصبة و
 ويكون لا يقل صفة اخصبة في الجنس والفصل باطل لان
 النافي وجوابه ان من شهد اخصبة الاصل لم ينع
 ليس الجنس ولا اصل لا تا عمل الكلام في الاخر وهو
 الذي مطلق الاخر او قد ما وعدناه في صدر الفصل

[illegible]

فصل في فصل كل ذاتي لا يكون مقولا في حواجز هو كون
 محققا في ذاته فلا فرق بينه وبينه فتركب من امرين هما
 اولهما هو نفس الوجود في نفس العالي او الفصل الاخير
 كل من بينهما فلهذا لا يفرق بينهما في غيرهما والاعلم
 ان قدما بهما فلهذا لا يفرق بينهما في غيرهما والاعلم
 ان يكون له فصل حتى ان السج يتم في الشفا واما الفصل
 فانه كمال مقول على الشفا جواب اي انفسى هو في وجود
 من قسمين ولذا لم يلبس عند البرهان على ذلك فلهذا
 فصله في الشفا على منقصر وقال بالمشركته في الوجود والاعلم
 بالبراهين الفصل الثاني قال الفصل المميز للفرق بين
 في انفس قريب الخ والقول الفصل المميز عن ذلك
 انفسى من مشاركات الوجود في فاك ان غير من
 انفسى هو اما قريب البعد لانه ان يميزه من مشاركات
 في انفس القريب هو فصل قريب كالك في الله تعالى
 فانه يميزه عن مشاركات الوجود والاعلم ان يميزه عن
 في انفس البعيد هو فصل البعيد كالح من اللات فانه
 يميزه من مشاركات الوجود والاعلم ان يميزه عن
 القريب والبعد في الفصل المميز في انفس الفصل المميز
 انفسى في الوجود على معنى على احتساب في قريب البعيد

من امرين متباينين او متضادين وجوباً
على المطلوب بان يقال لو تركب **تركيب** من امرين متباينين
فما كان لا يتحقق احداهما الى الاخر وهو محال ضرورة وجوب
بعض اجزائه بغيره حقيقة الى البعض او كسح فان اصبحت
كل واحدة منها الى الاخر مشددة يلزم الدور فلا يلزم التفرج
بما مر لانها ذاتيان متباينان فلو قيل ان احداهما الى الاخر
ليس ادلى من اعتبار الاخر اليه او يقال لو تركب شي
على كاهل امرين متباينين متباينين فلو قيل ان
بعض يلزم تقوم بهما امرين وهو محال وان كان جوهراً
ان يكون جوهراً نفسه ليلزم ان يكون الكل نفس جوهراً
محمداً او ذاتاً فغيره وهو ايضا محال لا يمنع تركب الشئ من نفسه
غيره او ذاتاً فغيره فيكون غرضه ان كان ذلك الجوهراً
يتحقق بل يكون للشيء من با الحقيقة جوهراً الاخر فلا يكون
هتافاً من خارجاً له وهو محال ولن يطرأ هذا المقام فانه مطلق
الا فلو قيل بانها الثالثة الى احوال الثالثة من اف
الكل ما يكون خارجاً عن ذاته وهو اما ان يمنع التكاثر
من كاهله او يمكن التكاثر ولا دل على العرض اللازم كالقوة
لثلاثته وذلك في العرض صفات كالكثرة بغير الفعل
واللزم ان لا يلزم للوجود كالمسألة ولا يلزم لشيء

والتشبه بالاهية لان ماهية الانسان قد يوجد بدون
وجود كونه الانسان لان الانسان كونه
وليس كونه وانما لازم ماهية كونه الانسان
مقتضى كونه الانسان لا يمنع العقل كونه
لا يقال جازم العقل يقتضى الى نفسه والى غيره لان
ما هو مقتضى العقل كونه من ماهية وقد قسمه الى
العقل كونه من ماهية وهو لازم الوجود والى ما
ما هو مقتضى العقل كونه من ماهية وهو لازم الوجود
من ماهية عاقله في العاقل لا يمنع العقل كونه من
من حيث هي كونه لا يمنع من مقتضى العقل كونه
في مقتضى ما هو مقتضى العقل كونه من ماهية وهو مقتضى
العقل كونه من ماهية وهو مقتضى العقل كونه من ماهية
لان مقتضى العقل كونه من ماهية وهو مقتضى العقل كونه
من ماهية من حيث هي ماهية موجودة او مقتضى العقل كونه
من حيث هي ماهية لان مقتضى العقل كونه من ماهية
الوجود وهو مقتضى العقل كونه مقتضى العقل كونه
ما هو مقتضى العقل كونه مقتضى العقل كونه مقتضى العقل كونه
ما هو مقتضى العقل كونه مقتضى العقل كونه مقتضى العقل كونه
ما هو مقتضى العقل كونه مقتضى العقل كونه مقتضى العقل كونه
ما هو مقتضى العقل كونه مقتضى العقل كونه مقتضى العقل كونه

[illegible]

لان الغرض المقارن و هو ان لا يخلط الحكماء من التفتيش في المتن
 الحكماء لا يترجم اليه كونه متفككاً من غيره في سائر الحكماء
 و يطبق الجواز من التفتيش في المتن من التفتيش في المتن
 وكل واحد من الامور و المتكاتف في ان الغرض بالقرابة
 حقيقة واحدة هو ان لا يخلط الحكماء من التفتيش في المتن
 العام كما هو متفق في ترسيم الحكماء من التفتيش في المتن
 ما تحتمل حقيقة واحدة فقط في قولنا عرفك و العرف العام
 كل حقيقة على افراد متفصلة و واحدة في قولنا عرفك
 في الكلمة اذن هي متفصلة في قولنا عرفك و واحدة في قولنا عرفك
 عام في قولنا الكلي الخارج من التفتيش في المتن
 مقداراً اما عامة او جزئية عام لان انما يخص بالقرابة
 حقيقة الانسان وان لم يخص به بل التفتيش في المتن
 هو الغرض العام كما لا يسي فان كانت الالاف متفصلة
 و غير متفصلة في ترسيم الحكماء من التفتيش في المتن
 واحدة فقط في قولنا عرفك في الكلمة هي متفصلة في قولنا عرفك
 غير مرة و قولنا فقط يخرج الجنس و العرف العام لانها
 متفصلة على حثاني متفصلة في قولنا عرفك في قولنا عرفك
 والفصل لان قولنا على بالجملة في قولنا عرفك في قولنا عرفك
 الغرض العام في قولنا عرفك في قولنا عرفك في قولنا عرفك
 في قولنا عرفك في قولنا عرفك في قولنا عرفك

كما في المتن

والمشقة لا تسمى بالاشكال الا على انفراد حقيقة واحدة صطوح
فلا تسمى بالاشكال انفسها ان لا يكون لها معنى وانما هي
في التعريفات سمى بالاشكال لانه ان يكون لها
معنى في ذاتها فكل المفردات مفردات متساوية
لان كل واحد اطلق عليها اسم الرسم وهو موزون من حيث
لان كل واحد امور اعتبارية حصلت معها بها اولاد
اسما لها بالاشكال فليس لها معنى غير تلك المفردات
هي حدودها على ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم
بانها رسوم فكان المتعريف والاشكال الذي هو اسم
الاشكال بالاشكال والاشكال بالاشكال لا بالاشكال
والاشكال التي هي مباديها خادمة وهي ان المتعريف هو الكل
على خبرياته على المواظفة وهو على هو لا على الاشكال
كل هو هو هو والاشكال والاشكال والاشكال على الاشكال
لان ان المواظفة فلا يقال زير لظن لظن او لظن
واذا قد سميت ما نونا عليك ظهر لك ان الاشكال متضمنة
نوع وحسب على خاصته ودرس ما لان الاشكال ان يكون
فليس بمتضمنة من جبريات او داخلية فيها او خارجية فيها
فان كان فليس بمتضمنة من جبريات فهو النوع وان كان
داخلية فيها فانه ان يكون تمام المشترك بينهما

وهو نفس الباري ونحوه في كل ما كان غرضه في ذاته
 كقوله في بعضه فهو من جنس واحد وهو نفس الباري
 من المصنوع قسم الكل في الخارج من ذاته التي اللازمة وعرضه
 وقسم كل منها الى اقسام وعرض العام ويكون الخارج
 مقسم الى اربعة اقسام فكل من قسم الكل مقسم الى
 مقسمين تقسيم اربعة فلا يصح قوله بعد ذلك ان الكل
 اذن خمسة اقسام ثلاث في ذاته واثنتان في الخارج
 وان خمسة الاول الكل قد يكون متبع الوجود في الخارج
 لان نفس مفهوم العقل كشيء الباري تعالى او غير اسمه
 حاله لا يتم بوجه وقد يكون ممكن الوجود ولكن لا يوجد
 وقد يكون الموجود منه ايدا فقط اذ مع امتنع غير الحاصل
 غرضه او مع امكانه كالشئ وقد يكون الوجود منه كثيرا
 امانته بينا كالكواكب السبعة السيارة او غير متناهى كالاشياء
 الناقصة على رابع الاول وقد عرفت في اول الفصل الثاني
 ان ما حصل في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل انتم
 يكن ما في الاستدراك من كبري فهو الهللي والكلان ما في
 الاستدراك فهو جزئي فاما الكيفية والجزئية انا هو الوجود في
 واما ان الهللي متبع الوجود في الخارج او ممكن الوجود فغير
 خارج من مفهومه والى هذا استدل بقوله الكل قد يكون متبع

تمنع الوجود في الخارج لا يقتضي مفهوم للنقض ليعني امتناع وجوده
او امتناع وجوده في الخارج لا يقتضي مفهوم للنقض ليعني امتناع وجوده
والاعتراض النظمي المتصل عند ما لا يكون تمنع الوجود في الخارج
وان يكون ممكن الوجود فيه كالكل في اوقات السبب الى الوجود
الامكان يكون تمنع الوجود في الخارج او يمكن الوجود فيه
كشريك الباري بل قوله والثاني اما ان يكون موجودا في
الخارج او لا الثاني كما اعتقد الاول اما ان يكون مستقلا
في الخارج او لا يكون متصفا بالافراد فيه فان لم يكن متصفا
في الخارج بل يكون موصفا في فرد فلا يخلو اما ان يكون امتناع
غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان غيره لا
كالباري تعالى وتقدس بل ان كانا الشمس والقمر له افراد متحدة
موجودة في الخارج فاما ان يكون افراد متحدة او متفصلة
والاولى كالنواكب السيارة فانه على مذهب الكواكب السبعة
والثاني كتنفس الناطق فان افراد غير متفصلة على مذهب البعض
قال الثاني اذا غلب الحيوان مثلا ما كان في جنسك اسماء غلبة
من حيث هو هو كونه كليا والمركب منهما والاول السبي كليا
فحينئذ ان كليا منطبقا والثالث كليا بتفصيله والكل الطبع
الوجود في الخارج لانه جزء من افراد الحيوان الموجود في الخارج
او مجموع موجودات الكليات لا غير ان يفتي بوجود جملة الخارج

تفاوت و نظریه خارج من المنطق عقلی اذا كان الحيوان
كله فبما كنهه الحيوان العقلی هو هو مفهوم الكلي
اشارة الى مادة من المواد والحيوان الكلي هو المجموع
منها اي من الحيوان والكلي والتعاريف من هذه المفردات
ظاهر فانه لو كان المفهوم من اعدادها من المفهوم فلا فرق
من عقل اعدادها من عقل لا فرق ليس كذلك فان مفهوم الكلي
لا يمنع نفس بقوله من وقوع الشك فيه ومفهوم الحيوان
بهم الذي هو كس التوكل بالامانة ومن الذين جاز
عقل اعدادها مع الذبول من لا فرق فلا دل على كنه
طبيعي لا نه طبعه من الطبع او لانه موجود في جميعه
في الخارج والثنائية كنه منطقي لان المنطق انما يبحث عنه
الكل المنطقي كونه كنه فيه مساوية اذ الكلي انما هو
والثالث كنه عقليا لعدم كنهه الا في العقل وانما قال الحيوان
شك لان اعتبار هذه الامور الثلاثة لا يتحقق بالحيوان
مفهوم الكلي بل يتناول سائر الالهيات ومفردات الكليات
حتى اذا قلنا ان نوع عقل منه بانواع طبيعي ونوع
نوع عقلي ذلك في الجنس والعقل وغيرهما والكلي الغير موجود
في الخارج لان الحيوان موجود والحيوان جزء من هذه
الموجود والحيوان جزء من وجوده فالحيوان موجود

وهو الكلي القبيح وهو الكلي في الاخر ان الكلي مطلق والكلي
المطلق حق والصدق يعني شيئا من ذاته فلهذا في ذلك لا يخرج
فانه من باب في الحكمة لا يثبت فيه من احوال الموجودات
انه موجود في ذاته فلهذا في الكلي القبيح فلا يثبت
فانها لا تثبت على علم اخر في الثالث الكليات من باب
ان صدق كل واحد منها على كل بالصدق مدلولها لان
والتي هي وفيها علوم مطلق ان صدق احدى على كل بالصدق
ففيها الاخر من غير تكس كالحجرات والالف في غيرها علوم
مخصوص من وجه ان صدق كل واحد منها على بعض بالصدق
مدلولها فلهذا كالحجرات والالف في غيرها علوم
شبه على مسمى ما يصدق عليه لا خبر كالف في والفرس في
النسب بين الكلبين من غير مسمى لرب الف والفرس والفرس
منط والفرس والفرس من وجه والالف في ذلك لان الكلي
اخر الف الى كلى اخر فانه يصدق على مسمى اوله بصدق فانه لم
يصدق على مسمى اوله فلهذا بيان كالف في والفرس في
الصدق مسمى من الف الى مسمى من اخر والفرس في
وان صدق على مسمى فلا يخلو ان يصدق كل منها على كل
بالصدق عليه لا حرا ولا يصدق فان صدقها فان
كالف في والالف في ان كل بالصدق عليه كالف في

ان في وجه العكس ان لم يصدق ان ما صدق في احد على
 ما صدق في غيره من غير ان يصدق في ذلك صدق
 فيها عموم وخصوص مطلق وانما كل ما صدق عليه الا
 مطلق ولا يوافق مطلق كالاتان والحيوان فكل
 حيوان وليس كل حيوان انسان وان لم يصدق في
 جميعها عموم وخصوص من وجه وكل واحد منها اعم من الآخر
 وجه وان في من الآخر من وجه فانها لو صدقا على سبيل
 يصدق امدح على كل ما صدق عليه الاخر كان هناك
 صور امدحها باكتفاء فيها على الصدق والله تعالى اعلم
 فيها ذلك دون هذا الحيوان ولا يفي فانها يصدق
 على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان دون الابيض
 على الحيوان الاسود وبالعكس فيهما ولا يفي فيكون
 كل واحد منها شاملا للآخر وغيره كالحَيوان شاملا للذي
 وغير الابيض ولا يفي شاملا للحيوان وغيره فان كل
 واحد منها شاملا للآخر كون اعم منه وباعتباره مستقلا
 يكون اخص منه فمرجع التباين الى سلبين كلتيهما من
 التباين الى موجبين كلتيهما والعصم المصداقي موجه كلتيهما
 من امد الطرفين وبسلبية جريته من الطرف الآخر من
 وجه الى سلبين جريته وموجبه جريته وانما التباين

بين كمالين المتعجبين وما كمالان او فرسان او كمالين
 لا يتحقق في النفس الا من انما هو بيان انما لا يكون
 متباينان واما ثوري واما كمالين او كمالين او كمالين
 الكمالين كمالين او كمالين او كمالين او كمالين
 وتقيضا للشا وبين متباينان واما كمالين او كمالين
 عليه ان يفيد في امد المتباينين على ما يكذب عليه الاخر
 فكل من يقضي الاصل من مطلق الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 يقضي الاصل على كل ما يقضي عليه يقضي الاصل من يقضي
 الاصل من يقضي الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 ذلك مستند من يقضي الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 الاصل من يقضي الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 مستند من يقضي الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 من الشئ من وليس من يقضي الاصل من يقضي
 بين الاصل من يقضي الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 مطلقا وبين الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 لا يحتاج الى امد من الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 متباين كمالين وان امد من الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 متباين كمالين وان امد من الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 متباين كمالين وان امد من الاصل من يقضي الاصل من يقضي
 متباين كمالين وان امد من الاصل من يقضي الاصل من يقضي

بين نقيضين بشرح في بيان النسب بين النقيضين فنقول
 نسب وان الذي يصدق كل من نقيض الت وحين على كل
 ما يصدق عليه نقيض الا وهو ان لا يكون اورد النقيضين على
 بعض نقيض الا فكل ما كذب عليه احد النقيضين يصدق عليه
 نقيضه والذالك كذب النقيضين فيصدق من احد النقيضين
 على بعض نقيض الا فكل ما يصدق احد النقيضين بدون الاخر
 جزاء على ما يجب ان يصدق كل الا ان لا ناطق به كل الا ان
 لا ان ولا ان بعض الا ان ليس لا ناطق يكون
 بعض الا ان ناطقا وبعض الناطق لا ان وهو محال
 الا ان من شئ مطلق اخص من نقيض الا اخص مطلق اي يصدق نقيض
 الا اخص على كل ما يصدق عليه نقيض الا ان وليس كل ما يصدق عليه نقيض
 الا اخص يصدق عليه نقيض الا ان الا ان لا يصدق عليه نقيض
 على كل ما يصدق عليه نقيض الا ان يصدق على الا اخص على شئ
 عليه بعض الا ان يصدق على الا اخص بدون الا ان وان محال
 كما نقول يصدق كل الا ان لا ان والذالك ان بعض الا ان
 من لا وبعض الا ان لا يصدق ان يصدق وان لا ان لا
 لو لم يصدق فلو ان ليس كل ما يصدق عليه نقيض الا اخص يصدق
 عليه نقيض الا ان يصدق نقيض الا ان على كل ما يصدق عليه نقيض
 فيصدق الا اخص على كل الا ان ليس نقيض وهو محال وليس

٢٨١
 في بعض الحيوان من حيوان وهو كائن كل حيوان من حيوان
 الى كل حيوان ان او نقول انما قد ثبت ان كل حيوان
 نقض الامم من حيوان كل حيوان الى الامم نقض الامم من حيوان
 متساو ومن فيكون الحيوان متساو ومن هذا خلف او نقول انما
 متساو في كل بعض بعض الامم نقض الامم نقض بعض بعض الامم
 نقض الامم الى جميعه وفي قوله تصدق نقض الامم من
 كل ما تصدق عليه نقض الامم من غير عكس ان مع كل حيوان
 هو من الدليل وهو متساو في كل المطلوب والامر ان لا
 بينهما عموم من وجه ليس من نقضها عموم اصله لا مطلقا ولا
 وجه لان هذا عموم الى العموم من وجه نقض من بين الامم مطلقا
 نقض الامم ليس من نقضها عموم لا مطلقا ولا من وجه ما نقض
 العموم من وجه فيها فلا يتصلو فان على انفس اخرى تصدق
 بدون نقض الامم في ذلك الامم وبالعكس نقض الامم
 والادب ان ما يتجه في الفرس والحيوان بدون الادب
 فوالله ان والادب ان بدون حيوان في الجماد والادب
 من نقضها عموم اصله فلا يتصلو في الكلى من نقض الامم من
 لا يتصلو صدقها على شئ فهو كمن نقضها عموم اصله وانما قد اتى
 بالكلى لان التباين لا يكون بغيرها وهو صدق كل واحد من
 بدون الاخر في جملة فرجه الى مساوئين فرعين كمال
 مرجح التباين الكلى مساوئين كمال في حالتين مرجح

من بعد اوتيان الكلي لان العلم هو عين اذالم يتبادر اليه
لصور فان لم يتبادر في صورة اصلا هو البين الكلي والا
فالعوم من وجهه كذا في التباين جزئى على العوم من وجه
لا يزعم من تحقق البين جزئى ان يكون فيها عوم اصلا
فان قلت نعم بان الاثم من شئى من وجه ليس من نفسها
عوم اصلا بل بان عيوب الهم من البين من وجه من نفسها
عوم من وجه البين فتقول المراد ان ليس بزم ان يكون من
نفسها عوم فتدع الاشكل او تقول لو قال عن نفسها عوم
وفاذ العوم في جميع الصور لان الحكم المورد في هذا الفن
انما يحكي ثبات فاذا قال ليس من نفسها عوم كان رتبا
لا يجب الكلي وتنفى العوم في بعض الصور لا يتبادر نعم لم
ذكر النسبة من نفسى امر من جهة عوم من وجه بل ليس
لنسبة بالهوم وهو بعد وذلك فاعلم ان النسبة فيها
صباينة جزئية لان البين اذا كان كل واحد منها بحيث
يصدق بدون الاخر كان النقيضان العلمك ولا يتغير
بجزئية الا انها القدر ونقيضا متباينين متباينين متباينين
لانها ان يصدق قاسما على شئى كالا انسان والا لا
بالصدقين على جهاد اول بعد فاكالا وجود وان عدم
فما يصدق عليه لا وجود يصدق عليه الا عدم وبالعكس
واياها كان يتحقق التباين فزم صفا اذ ان لم يصدق على كل

على نفس امره كان فيها بيان على معنى التبيين بقرينة قطعده
 او يصدق على شيء كان فيها تبيين بقرينة لان كل واحد من
 التبيين يصدق مع نقيض الآخر فصدق كل واحد من نقيضها
 بدون الآخر فالتبيين بقرينة لازم فذلك وقد ذكر في المنها
 ما يحتاج الى ذكره الب و تركه فيحتاج الى ذكره الب اما الاول
 فلان قيد فقط بعد قوله ضرورة صدق اعمد التبيين مع بعض
 ولا يلزم منه واما الثاني فانه وجب ان يقول ضرورة صدق كل
 من التبيين مع نقيض الآخر لان التبيين هو من التبيينين
 كل واحد منهما بدون الآخر اصدق واحد منهما بدون الآخر
 وليس يلزم من صدق اعمد التبيين مع نقيض الآخر صدق كل
 من التبيينين دون الآخر فترك لفظ كل ولا بد منه وانما اعلم
 ان الذي هو مثبت هو المقدمه التي بقرينة بان كل واحد من
 التبيينين يصدق مع نقيض الآخر لانه يصدق كل واحد من
 بدون الآخر وهو الباطن بقرينة فاني المقتضى مستدركه
 كحل الرابع بقرينة كما يقع على المعنى المذكور المسبق بالتحقق
 جمال على كل اخص تحت اعم وليس بقرينة الاضاحي وبقولهم
 من الاول لان كل بقرينة حقيقة هو بقرينة اضافية بدون التبيين
 الاول فلا ندراج كل شخص تحت هذه المعارة والشخصية
 واما الثاني فليما اكون بقرينة الاضاحي كليا فانه لا يكون
 صفة كذلك اقول بقرينة متحول بالاضاحي على التفسير

وليس قريباً حقيقياً بل قريباً بالظن إلى حقيقة ما لا يشك فيه
 بل بالزعم الكلي حقيقة ومعنى كل شخص تحت الاسم كما لا يشك فيه
 إلى تصور الاسم ليس قريباً حقيقياً بل قريباً بالظن إلى حقيقة ما لا يشك فيه
 انزواً بزيادة الكلي لا جافى وهو الاسم من شئ وقى تعريف
 بالخاصة ففردته والكلي لا ينفذ منفذاً بل ان كان مسمى ^{مفرداً}
 لخاصة ومعنى الكلي لا ينفذ الاسم وكما ان الاسم خاص من النسبة
 إلى العام فكذلك العام عام بالنسبة إلى الخاص واما المتعارفين
 لا يجوز ان يدرك في تعريف المتعارفين الا فرداً لا كلاً بل لعلمه
 قبل تعقلا لا مسموياً لفظ كل انما هي الافراد والتعريف بالافراد
 ليس كما يزعم اللادني ان فيه فرداً وخص من شئ وهو ان هو
 لا ينفذ الاسم من جزي حقيقة معني ان كل جزي حقيقة جزي ^{الخاصة}
 بدون العكس اذ الاول ملك كل جزي حقيقة فهو مفرد
 تحت اسمية المعرفة من الشخصيات كما اذا فردنا زيدا ^{مفرداً}
 لثني هذا صار شخفاً معينا يعني بالاسمية الالف بنية وهي الاسم
 فيكون كل جزي حقيقة مفرداً تحت اسم فيكون قريباً ^{مفرداً}
 وهذا مفرد واجب الوجود فانه ممكن ومنتج من كون
 ما به كونه ولا هو الكمال موجود تلك اما هية الكلمة فمزم ^{مفرداً}
 امر واما الكلمة فمزم ^{مفرداً} ووجوب ذلك ان تلك ^{مفرداً}
 اخر فمزم ان يكون واجب الوجود وهو ما لا يشك فيه
 محال لما نفرد في تلك الكلمة ان الشخص واجب عليهم ^{مفرداً}

[illegible]

في هذا شخص وهو النوع العقيد بالاشتمال وهو قولنا لا يضاف اليه النوع
 الحقيقي لانه لا يضاف اليه كونه كالتشرك والروحي وقولنا الا انواع هو
 قولنا الا انواع حقيقي فاذ اعمل كناية من حيث على سبي ولا يكون على ما
 عليه هو اسطر على السفل عليه فان الحيوان انما يعيد في معنى ربه
 او على التشرك براسطة على الا ان عليه ما جعل الحيوان على
 عقول قولنا اولها اشترار من الصف فانه على يقين عليه على
 غير انفسه هو باب هو فاذ اسئل عن التشرك والفرس بما كان
 هو باب الحيوان كمن قول النجاشي الصف ليس على بل كونه
 على النوع حده فاجابة لا وليته في القول يخرج الصف من العولاء لا سبي
 في اضافية قال ومراتبه اربع لازمة الاول ان الله تعالى هو النوع
 هو النوع العالي كما احسم انفسه هو النوع السافل كالانسان
 وليس نوع الا انواع او ادم من باب قل وانفس من الشجر النوع
 متوسط كالحمار وحجبه النمل او سبين لكل واحد هو النوع
 كالعقل ان قلنا ان هو من جنس له ان في ارادة ان يشير الى
 مراتب النوع الاضافية وفي الحقيقة لان الا انواع الحقيقية ليس
 ان يشترط حتى يكون نوع حقيقي فو قد زعم ان حقيقي فذلك
 النوع الحقيقي منبذ انه محال وانه الا انواع الاضافية فغير مقصور
 لمواز ان يكون نوع اضافي فو قد زعم ان اضافية كماله
 فانه نوع اضافية للحيوان وهو نوع اضافية هو انساني وهو
 النوع الموزع فباعتبار ذلك علم ان استبعاد سائر الاضافات

من يكون أهم الأنواع له اختصاص أو أهم من بعضها وأخص من البعض
 أو من حيث الكل والاول وهو النوع العالي كالحجم المطلق فالأهم
 الثاني وهو النوع والاثني والثاني النوع كالحجم المطلق كالحيوان
 فالأهم من سائر الأنواع والثالث النوع كالحجم المطلق كالحيوان
 وأخص من جسم الشيء وأهم من الألبان وكالحجم الثاني فالأهم من
 الجسم المطلق وأهم من الحيوان والرابع النوع المنفرد ولم يوجد
 في الوجود وقد يقال في تشبيهه كالعقل لأن عقل الإنسان هو الجسم
 فإن العقل تحت العقل العشرة وهي في حقيقة العقل منفردة
 لا يكون أهم من نوع أو ليس تحت نوع بل من خاص ولا من جنس
 فوعد نوع بل جنس هو كذا على ذلك التقدير فهو نوع منفرد
 يترتب عليه على وجه آخر هو أن النوع إذا كان يكون فوعد نوع
 تحت نوع أو لا يكون فوعد نوع ولا يكون تحت نوع أو لا يكون تحت
 نوع أو لا يكون فوعد نوع فذلك على ما هو في مراتب الأجناس
 أيضا فالأربع لكن الثاني كالحواشي مراتب الأجناس ليس
 جنس الأجناس الألبان كالحيوان ومثال المنفرد فيها حجم
 الثاني وكجسم المنفرد والعقل لأن عقل الإنسان هو الجسم
 أنه لا يمكن أن الأنواع الإضافية قد تترتب متازلة كذلك
 الأجناس التي قد تترتب متعاقبة متى يكون جنس فوعد جنس
 ويمكن أن مراتب الأنواع أربع فذلك مراتب الأجناس أيضا
 تلك الأربع لأنه الثاني أهم الأجناس هو جنس الثاني كالحواشي

وان كان انحصار الجنس الى كل الحيوان او ادم وارض الجنس
 المفرد كما في النسي وحب حب او نباتا لكل جنس
 مفرد لا يمتنع في مراتب الجنس لسي جنس
 لا ان كل واحد من مراتب الا انواع لسي نوع
 بالان في ذلك ان جنس النسي اعني بالقياس الى ما
 هو ان يكون جنس الجنس ان كان لوق جمع الجنس
 ونوعه النسي بالقياس الى نوعه فهو ان يكون نوع الانواع
 ان كان تحت جميع الا انواع والجنس المفرد عقل على تقدير
 ان لا يكون هو ان جنس النسي ان من جنس ان لا يكون
 العقل العشرة وحي الا جنس ولا يخص او ليس
 فو ان لا يكون وقد يفرق ان ليس جنس لا يتم اعدا العقل
 انما العقل المفرد العقل على تقدير جنس النسي هو ان لا يكون
 العقل العقل على تقدير عدم جنس النسي هو ان لا يكون العقل
 جنس يكون تحت النوع فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا خارج
 العقل الاول وان لم يكن جنس لم يصح العقل الثاني فو
 ان لا يكون جنس لا يكون جنس مفردا لا العقل العقل
 على تقدير ان العقل العشرة منقطع بالفرع والثاني على
 تقدير انها مختلفة والعقل العقل هو العقل من هو
 طابق النوع لو لم يطابق النسي والنوع لا ينفك عن
 بدو في الحقيقة كما ان النوع العقل هو العقل هو العقل

بدون اضافي كالمتعلق بالجملة فليس فيها موصوف وموصوف
 بل كل منها اسم من الاخرين وبه تصدقها على كل من السائلين
 كما جزم على ان النوع سيقول ان كان بين النسبة بينهما قد
 فربما قد جاء للتطبيق على النوع في كتاب النفاذ الى الالهي
 الاضافي اسم مطلق من الحقيقة ورد ذلك في سورة دعوى اسم
 وهي ان ليس فيها موصوف وموصوف مطلقا فان كلا منهما موجود
 بدون الاضافة وجود النوع الاضافي بدون الحقيقة فكيف
 المتوسطة فانها النوع اضافية وليست النوع على حقيقة لانها
 واما وجود النوع الحقيقة بدون الاضافة في كل في الحقيقة
 كالاعتقل والنفس الواحدة والنقطة فانها النوع حقيقة
 النوع اضافية والاكسنت مركبة لوجوب اندراج النوع
 الاضافي في تحت جنس فكون مركبا من جنس والفصل من
 ما هو موصوف منه وهو ان جنسها موصوف وموصوف من وجه لا نه
 وجود كل منها بدون الاضافة وانما جزمه وقيل على النوع السائل
 انه في جنس من حيث انه مقول على امر او شققة والنوع
 الاضافي من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجنس كما في حواء
 فخره مقول في جواب ما هو ان كان مذكرا بالانثى فغيره
 والاضافي طرفي ما هو كالحبرين والنفاق بالنسبة الى الحبر
 الاضافي مقول في السؤال ما هو على ان في والكاف مذكرا
 بالنسبة لشيء داخل في جواب ما هو كالحبرين والنفاق بالنسبة

[illegible]

[illegible]

في ذلك النوع وهي من قسم الله ما يمكن كذا
كل قسم الله مقسم اليه فكل من فعله فكل من فعله
هو الذي يقسم اليه فكل من فعله فكل من فعله
مقسم اليه فكل من فعله فكل من فعله
في الترتيبات اقول الفصل الرابع في الترتيبات قد سلف
لك ان نظرت في الاصول التي في او في كل منها
مقدمة يتوقف معرفتها على وقوع الفروع من بيان مقدمات
القول في الفروع فقد علم ان الله سبحانه في الاصول التي في
في الحروف وهو ما يستلزم تصور تصور الحروف او اعتبارها
كل ما عداه وليس المراد تصور الشئ في نفسه بل هو ما عداه
الامر من الشئ والاضاع منه موقفا لا قد يستلزم تصور تصور
الشئ بوجه ما وكان قوله او اعتبارها مما عداه مستند كما لان
موقف فهو مقيد لتصور الشئ بوجه بل المراد تصور بكنية الحقيقة
هو هو كذا تمام كما لا يخفى ان الثاني فان تصور مستلزم تصور
حقيقة لا ان وانما قال اعتبارها عن كل ما عداه لئلا يؤول
الى ان الله في الرسوم فان تصور انها لا يستلزم تصور حقيقة بل
بل اعتبارها عن جميع اعتبارها ثم الحرف ان يكون نفس الحرف
او غيره لا جاز ان يكون نفس الحرف لوجوب ان يكون
مستلزما قبل الحرف والشئ لا يعلم قبل لفظ فنعين ان يكون
غير الحرف ولا يخفى ان ان يكون مستلزما او اعم منه او انفس
او لا ينافي لا يستلزم الا انه اعم من الحرف لا في خاصه او اعم من الحرف

متى اتفق الحرفان في الموضع لم يجر هذا في كل كلمة الثانية
 ما في الحرفين في كل واحد في ذلك الموضع عند في كل الموضع
 لكل ما لم يصدق عليه الموضع لم يصدق عليه الموضع وبالعكس
 قال ولينبغي هذا ما كان بالجنس الفصل القريب من
 الحرف اما هذا ورسمه وكل واحد منهما اما تام او ناقص
 اربعة اقسام فاحمد التام ما يتركب من جنس الفصل القريب
 كتولف الالف بالهمزة ان في آ اما سميت هذا لانه
 في اللغة المنع وهو لا يشتمل على الذائبات ما يعجز عن
 الاعيان الاجنبية فيه واما سميت تاما فلذلك لانه ثابت فيهما
 ولقد ناقض ما يكون في الفصل القريب وحده او يردون
 البعيد كتولف الالف بالفتحة او بالهمزة الناقص
 آ اما انه قد فلهما ذكرنا واما انه ناقص فلذلك بعض الناقص
 منه والرسم التام ما يتركب من جنس القريب والهاجمة كقولهم
 بالهمزة الساكنة آ اما رسمه فانه رسم الالف الدار انما
 ولا كان قولنا بالهمزة الدارم الذي هو من اثار الشكر كون
 قولنا بالالف واما انه تام فلهذا سميت هذا التام من حيث الرسم
 في جنس القريب فلهذا يتركب بالالف والهمزة الناقص ما يكون
 بالهاجمة وحده او بهما بالجنس البعيد كتولف الالف الساكنة
 بالهمزة الساكنة آ اما كونه ناقصا فلذلك بعض الناقص

لو قسم الاسم على الفاعل لكانت اقسامه اقسام الاعراض
 وقسم مع الفصل لوضع النعمية في الفصل مع فصلها
 لم يعتبر في هذا الاقسام لان التعريف من التعريف اما التعريف الاول
 على الذاتيات والاعراض والاسماء لا يفيد شيئا منها فلا يصدق
 قسم مع الفصل او التعريف هو ما المركب من الفصل او التعريف
 في تقدير التعريف والاطلاع على الذاتيات فلا حاجة الى قسم
 اليه والكمات مفيدة للتمييز لان الفصل افا وراسع سراسر
 وطرفي محمدا الاقسام لا يثبت لك تقول التعريف بالاسماء
 الذاتيات او لا فالتكافؤ بالذاتيات فانه من يكون
 كجميع الذاتيات وهو احد الاسم او بعضها وهو احد الذاتيات
 ان لم يكن بمجرور الذاتيات فانه ان يكون الفصل التعريف
 وهو الرسم الاسم او الغير فذلك وهو الرسم النفس قال
 ويحك ضرر من تعريف الشيء بالباب وبه في المعرفة وجهه
 ان اخذ ان يبين وجود اشغال التعريف فهو منها
 اما معقولة او لغوية اما المعقولة فمما تعرف الشيء
 بالباب وبه في المعرفة وجهه ان يكون العلم باحدهما
 مع العلم بالاخر وجهه باحدهما مع الجهل بالاخر كالتعريف
 الحركة بما ليس فيكون فانهما في مرتبة واحدة من العلم
 وجهه من علم احدى علم الاخر وجهه باحدهما جهل الاخر

ويعرف فيجب ان يكون التكميل هو جهة تلك الجهة المعقولة
بالمقابلة العينة تنقسم منه على كل من الطرفين ومنها تعرفت
بما تعرفت مرفقة بغيرها بالبرهان في هذه وليس في ذلك
او امر انفسه ليس في دورها معكم ومنها جهة الكتاب في ذلك
الاشكال المتقطعة فاما ظهورها في الاحوال التي هي في العينة
لغيره وذلك بان لا يعمل في التوليف الا في غير تلك
الدلالة بالنسبة الى ذلك الغير صحت ومن التوليف
كما استعمال الالفاظ الغير العريضة الوحشية مثل ان يقال
انما السطوحين في الاسطوانات وكما استعمال الالفاظ
في رتبة فان الغالب في هذه المعاني المحيطة الى الفهم
كما استعمال الالفاظ المشتركة فان الاشتراك محل لفهم الشيء
المعقد ونعم لو كان لك مع علم بالالفاظ العريضة او كان
هناك قريضة والتم على المراد من اسمها فبها في الالفاظ
انها تميز في القضا با وافت بها وافتها وفيها معقده
ولكنه حصول لما تقدمه فتح تعرف القضية وافت بها
القضية قول الحق ان يقل لها بل انه صادق فيه او كاذب
وهي عملية ان الجملة يطبقها الى مفردين كقولنا زيد
عالم وزيد ليس عالم ومثله بل ان لم تخلف اقول ان
خرج عن صاحب القول انما هو شرح في مباحث

باب في شرح ولا تغف عن قريب على معنى القضاة والحاكمين
 في دفع المظالم التي تضر بالبلد وذلك في رتبته على من يتولى
 حصولها من جهة من طرف القضاة واداءها من الاولوية
 الى اي مصلحة يجب المستلزمة الى جانب القضية مع عدم
 الى المحلة والشرعية المحلثة ينقسم الى صرورية بشرط ضرورة
 والشرعية الى لزومية والقاضية واداءها محلبة والشرعية
 على اقسام القضية الا انها ليست باقسام اولية بل على
 اقسام ثانوية وانما قسم القضية اليها ثانيا برأسه ان
 محلبة والشرعية تنقسم اليها على الغرض من وضع للقضية
 ذكر الاقسام الاولوية اقسام القضية بالذات لا بالاسم
 اقسامها ذكر القضية قول المع ان نعم لقا طرزة صادقة
 او كاذبة في القول هو اللفظ المركب في القضية المدفوعة
 بالو المفهوم العقلي المركب في القضية العقولانية حيث لا يخلو
 الناقصة والناقصة وقوله المع ان نعم اذ فصل عن الاقوال
 الناقصة والناقصة ثبات كل ما من الامر والشيء ولا استقام
 وغيره او هي اما محلبة او شرعية لانها اما ان تحمل بطرحتها
 الى مفردين او لم تحمل وطرقة القضية بما الحكم عليه المحكوم
 ومعنى الكلام لها ان يذهب الاوليات الدالة على ارباب
 احدتها بالاطراف او مدفا من المعصية ما يدل على الارتباط
 المحكي فالكلام طرقة مفردين هي محلبة اما موجهة الى

حكم فيها بان اعدادها هو الاخر كقولنا فوجد هو عالم وانما
 هو العالم بان اعدادها ليس هو الاخر كقولنا زيد ليس هو عالم
 او اخذنا لفظة هو الدالة على النسبة الا كما بينت من القضية
 الاولى او ليس هو الدالة على النسبة الثانية في القضية
 التي زيد هو عالم واما مفردان وان لم يكنا طرفا في
 القضية فليس بينهما كقولنا انما انت الشمس على العالم والنهار موجودا
 ان يكون هذا العدد زوجا او فردا فانه اذا اخذت اعدادا
 الا انقل وهي كلمة هي والفا وبقى الشمس على النهار والنهار موجود
 وهي ليست مفردين فكذلك اذا اخذت اعدادا وانما
 وهي اعدادا وبقى هذا العدد زوجا وهذا العدد فردا
 فليس بينهما مفردين فالتفت قولنا مجازا ان في قول
 يتعلل في قوله فقولنا زيد عالم بضرورة زيد ليس عالم وولنا
 الشمس على العالم بضرورة النهار موجودا مع ان الارض ليست
 موجودة فانه نقض التعريفان طرفا وملك فنقول المراد
 بالضرورة انما مفردا بالفعل او بالقوة وهو الذي يمكن ان يعتبر
 به مفردا والاطراف في القضا بالذكورة وان لم يكن
 مفردا من الفعل الا ان يمكن ان يعتبر منها بالفاظ معرو
 واطرافها ان هذا ذكر او هو هذا وهو موضح محو الى غير
 ذلك كقوله في الشرطيات فانها لا يمكن ان يعتبر بها
 فيكون مفردا فلو قيل فيها هذه القضية تكمل القضية

بل ان محقق خبر القضية عن تلك القضية باطلان محققين ففقيه
 قد يحقق تلك القضية في حق لبيته بانها لا تكون في كل حق
 من حيث سمي وهو ان التشريع لم يثبت قضية ان اطلاق الحكم
 طريقا لا يكون مبرز من حلا فلهذا في اطلاق ان التشريع
 بعد الفصل مفرد في واقعه ان يقال في اطلاق ذلك وذاك
 معان ذلك فلو كان المراد من المفرد اما المفرد اما الفصل والقول
 وحلت فيه قضية الحكمية فالاولى ان يذهب قيد الاطلاق
 عن الشرط والاقبال المحكوم عليه وفي القضية ان كان مفرد
 سميت محليته ولا فسر على هذا هو صلاتي في ذكره الشيخ
 وقبل مواريث ان يقال القضية ان كانت في قضيتين فهي شرطية
 والا محليته ليس برؤية مثل قوله في رد البراءة فاهم غاية محليته مع
 ان يقال ان مفرد في المحكوم به فيه قضية وهو ليس بصواب
 ما ان اوله طور وبعض المقوف المذكور عليه واما ثانيا فلا
 اكمل القضية الى ادا منه تركيبها والشرطية لا تتركب من القضيتين
 خلق او ذات الشرط ولذا واخرجت اكر انما في الحكم
 قضيا لا يرى انما او قلنا الشمس طالعة كانت قضية محليته
 محليته الصدق والكذب ثم انما في ردنا او قلنا الشمس طالعة
 وقيل ان كانت الشمس طالعة هو من ان يكون فصل
 والكذب محتمل في الفعل في الفرض ان الشرطية مركبة من قضيتين
 يكون من حيث ان طرفه اذا اعتبر فيها الحكم كان

وهذا لئلا يفتن بعض الناس عند التركيب ولا عند التفصيل قال
والله اعلم بوجه منتهى ما يرى التي يحكم فيها بعد في قضية
صدقها على تقدير ان يكون كقولنا الكان هذا الكان ما هو
مجان ولا يسل الكان هذا الكان ما هو مجاز واد منتهى
والله اعلم بوجه منتهى ما يرى التي يحكم فيها جالسا في بين الغضين في الصدق
الكذب متساوي في احدهما فقط او يمتنع كقولنا
ان يكون هذا بعد وزوجا او فردا وليس اما ان يكون
الان كان كاتبا او امورا او في الشريعة فمتساوي
منتهى ما المنصو الي التي يحكم فيها بعد في قضية او
صدقها على تقدير ان كان حكم فيها بعد في قضية على
اخرى هي منتهى موجه كقولنا الكان هذا الكان ما هو
كان حكم فيها بعد في حقيقة على تقدير صدق الكان بغير
وان حكم فيها بسبب صدق قضية على تقدير اخرى هي منتهى
سبب كقولنا ليس الكان هذا الكان ما هو مجاز وان حكم
فيها بسبب صدقها دية على تقدير صدق الان بغير
والله اعلم بوجه منتهى ما يرى التي يحكم فيها بالتساوي بين الغضين في
والكذب متساوي بانها لا بعد كان ولا يكره بان او في
الصدق فقط اي بانها لا بعد كان ولكنها قد يكونان
او في الكذب فقط اي بانها لا يكره بان ورجاها
او بغيره اي بسبب ذلك التا في كان حكم فيها بغير

[illegible]

ومنه ومنه وسعته لا تباثمت فيحصل والاتصال
 في كل من السبب والفرق لا يثبت في السوالين كسببهم
 الفهم بل كسبب المصطلح ومقتضىها ان المصطلح لا يصدق
 على الموصيات بل يصدق على السوالين نعم هنا حسبت في حقيقة
 الفعل آية في الموصيات فطريق معنى الحمل والاتصال وذلك
 وآية في السوالين فثبت اعتبارها في الاطراف والاعتبار
 معقولة لذكر اقسام القضية الاولى والمنفصلة والمتصلة
 ليست من اقسام الاوليه بل من اقسام نفسها التي هي
 لا تقول لا شك ان الخبر بالذات معنى وضع المقدمه فله
 ذكر اقسام الاوليه وآية ذكر اقسام الشرطية في الفرض
 وعلى سبيل الاستطراد في الفصل الاول في الحكمة وفيه
 باعتبار البحث الاول ابراهيم واقسامها الحكمة التي
 باجزاء ثلثة معلوم عليه ويسمى موضوعا ومعلوم به ويسمى
 وقسمة فيها بها يرتبط المحمول بالموضوع واللفظ الدال عليه
 يسمى بالظن كقوله زيد هو عالم ويسمى القفيع
 ثمانية وقد يحدف الرابط في بعض اللغات نحو قوله
 بمعنى ويسمى القفيع ثمانية اقوالا في قسم القفيع
 الى الحكمة والشرطية شرع لان في الحكمة وآية قدما
 على الشرطية بسبب طتها والبسيط مقدم على المركب
 فالحكمة انما يثبت من اجزاؤه ثلثة معلوم عليه ويسمى موضوعا

موضعها في قد وضع فيكم عليه الشيء ويحكم به وليسى عمل المحمد
على سبيل النسبة فيها بها يرتبط المحمول بالمتروك على النسبة
عقبة وكما ان من في السور في هذا المحمول ان يعبر عنها بالعبارة
كسب من في النسبة فكيف الى بدل عليها لفظ ولفظ الدال عليها
بشيء رابطة لدلالة على النسبة الرابطة لاسم الدال باسم
القول كقول كوفي قوله زيد هو عالم فاعلمت المراد بالنسبة
النسبة التي هي مورد الالجاب والسبب فان كان المراد به لا عمل فيكون
لفظية فخر او هو هو النسبة او لا وهو ما ولا بد ان يدل عليها
بعبارة اخرى والكان المراد به الثاني كانت النسبة التي هي
مورد الالجاب والسبب فخر اخر فبدل عليها اليها لفظ اخر وحال
عليها اخر او الحصة اربعة فمن جعلها ان يدل عليها بأربعة الفا
ففيقول المراد الثاني وكان قوله بها يرتبط المحمول بالمتروك
استدراكا فان النسبة لم يعبر عنها بالوضع او الله ولم يكن
رابطة ولا حاجته الى الدلالة على النسبة التي هي مورد الالجاب
والسبب فان لفظ الدال على وقوع النسبة التي دل على النسبة
التي هي مورد الالجاب والسبب فخر ان من الغيب يتاويان بعدا واحدا
جزوا واحدا مني حصرا فخر في نفسه ثم المرابطة لوانها يدل
بدل على النسبة الرابطة وهي غير مستقيمة لتعريف المحكوم
عندها وبكيفية قد يكون في النسبة لاسم كقولنا في هذا

٢٠

ويسمى بغير زما غير حرفه كمن في تسمية الكلمة كعلاقة
بشيء كان قايما على شيء زما منه في القيد ككلمة عند الرب
التي تسمى بالزما والذات لانها ان يكونت كانت في نسبة
على نحو فظا للثلاثية معان وان هذا فظا لشعور الذم
كانت شيئا منه لعدم اشتغالها على جزئين بغير
وقار في نفس تلك الاشياء على ان اللغات مختلفة
الربطة في لغة العرب بها استعمال الاربطة و
الربطة في لغة الفرس واللاتية عليها و
الاربطة في لغة اليونانية على ما تقدم في لغة الفرس
بشيء ما في لغة العرب لم تكن وتسمى بالزما
في لغة الفرس بالزما والذات لانها ان يكونت كانت في نسبة
على نحو فظا للثلاثية معان وان هذا فظا لشعور الذم
كانت شيئا منه لعدم اشتغالها على جزئين بغير
وقار في نفس تلك الاشياء على ان اللغات مختلفة
الربطة في لغة العرب بها استعمال الاربطة و
الربطة في لغة الفرس واللاتية عليها و
الاربطة في لغة اليونانية على ما تقدم في لغة الفرس
بشيء ما في لغة العرب لم تكن وتسمى بالزما
في لغة الفرس بالزما والذات لانها ان يكونت كانت في نسبة
على نحو فظا للثلاثية معان وان هذا فظا لشعور الذم
كانت شيئا منه لعدم اشتغالها على جزئين بغير
وقار في نفس تلك الاشياء على ان اللغات مختلفة
الربطة في لغة العرب بها استعمال الاربطة و

عنها

[illegible]

اولا صاحب الفاضل حكم في ان كل الافراد هي اشياء
مجردة ونحو ذلك اي كل واحد واحد من الافراد
واحد من اشياء ونحو ذلك اي كل واحد واحد من الناس كما
والكذلك الحكم فيما على بعض الافراد هي في مرتبة او مرتبة
بعض واما عند كون بعض الحيوان واحد من الحيوانات
ان ان اي بعض افراد الحيوان او واحد من افراد
ان ان واما سبب التسمية في ليس كل وليس بعض
بعض ليس كقولنا ليس كل حيوان بان والفرد
بين الامور الثلاثة ان ليس كل مثل على دفع الالجاب
في اصطلاحه في المصنف في الترتيب وليس بعض وليس
بالعكس من ذلك فلا اذا قلنا كل حيوان ان
حيوان فلو ان الترتيب ان كل واحد من افراد
وغير الالجاب ان كل واحد من افراد ليس كل حيوان
يكون في مفهومه الصحيح انه ليس شئ ان كل
وليس من افراد الحيوان في مفهوم الالجاب ان
ان ان على صاحب الفاضل في ان كل واحد من افراد
الالجاب ان ان يكون اصول مستوية من كل واحد
فاحد وهو سبب ان كل واحد من كل واحد من
تأني بعض وعلل في الترتيب من صفات المصنف

[illegible]

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

ان الحكم في القضية المعترضة في العلم والاعتقاد
 في العلوم كان الحكم في القضية با على ما صدق عليه الموضوع في
 الافراد والاعتقاد كانت متباينة في موضوعها من بعض النظم لا يحل
 بالاعتقاد لان معنى عدم الاعتقاد بان يتباين في بعض
 شيئا ولا يتباين في الالف ام والنظم منها لا يتباين
 بطريقه فلا يحل الاعتقاد في موضوعها في قوة الموضوع
 انما الحكم في قوة الموضوع معنى انها متباينة في قوة
 صدقت في هذه صدقت في غير هذه وبالعكس فان صدق
 في الالف في حصة صدق في بعض الالف في حصة
 وبالعكس فان صدق في الالف في حصة صدق في بعض الالف في حصة
 فكل من الحكم في الافراد الموضوع في بعض صدق الحكم في الافراد
 فكل من صدق في الحكم في بعض الافراد او على بعضه
 على كلاً الفقد بر صدق الحكم على بعض الافراد وبوجهين
 بالعكس فانه متى صدق الحكم على بعض الافراد صدق الحكم
 على الافراد مطلقا وبوجهين البحث الثاني في تحقيق
 في موضوعات الالف في بعض صدق في بعض الالف في بعض
 في موضوعات الالف في بعض صدق في بعض الالف في بعض
 في موضوعات الالف في بعض صدق في بعض الالف في بعض
 في موضوعات الالف في بعض صدق في بعض الالف في بعض
 في موضوعات الالف في بعض صدق في بعض الالف في بعض

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

هو ان لا يتصور منه هذا الموضع وان لم يكن موجودا في الحقيقة
 بل يتصور بان يتصوره دون هذا الموضع كما اذا لم يكن متصورا من المراتب
 لم يرد في الخارج بعد في كسب الحقيقة كل مراعى كماله
 كما ان مرادنا لا يثبت له وجوده كان شكلا ولا يصدق كسب الحقيقة
 لعدم وجود المراعى في الخارج على ما هو المفروض وان كان الموضع
 موجودا لم يخل اذ ان يكون الحكم معصوما على الافراد الخارجية و
 من لا له والافراد للحدوث فان كان الحكم معصوما على الافراد
 الخارجية يصدق الكمية الخارجية وان الكمية الخارجية وان الكمية
 الحقيقة كذا في الخارج لا اشكال في الخارج في المراعى فيصدق في كل
 مراعى كسب الخارج ويحذف عن المراعى كسب الحقيقة اي لا يصدق كل
 ما لو وجد كل مكان فهو كسب له وجوده كان مرادنا يصدق في كل مكان
 ما لو وجد كان شكلا هو كسب له وجوده كان ليس في مراعى
 الحكم في الخارج لا في المراعى والحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 كقولنا كل ان في جودان فان يكون بينهما عدم الحصول في
 فمضى في الحقيقة في المراعى كسب الحقيقة كسب الحقيقة في الحقيقة
 الكمية كسب ان يرفق في جودان في جودان في الحقيقة في الحقيقة
 كسب في المراعى في الحقيقة على بعض المراعى في جودان في المراعى
 الكمية في المراعى في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 في المراعى في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 في المراعى في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة